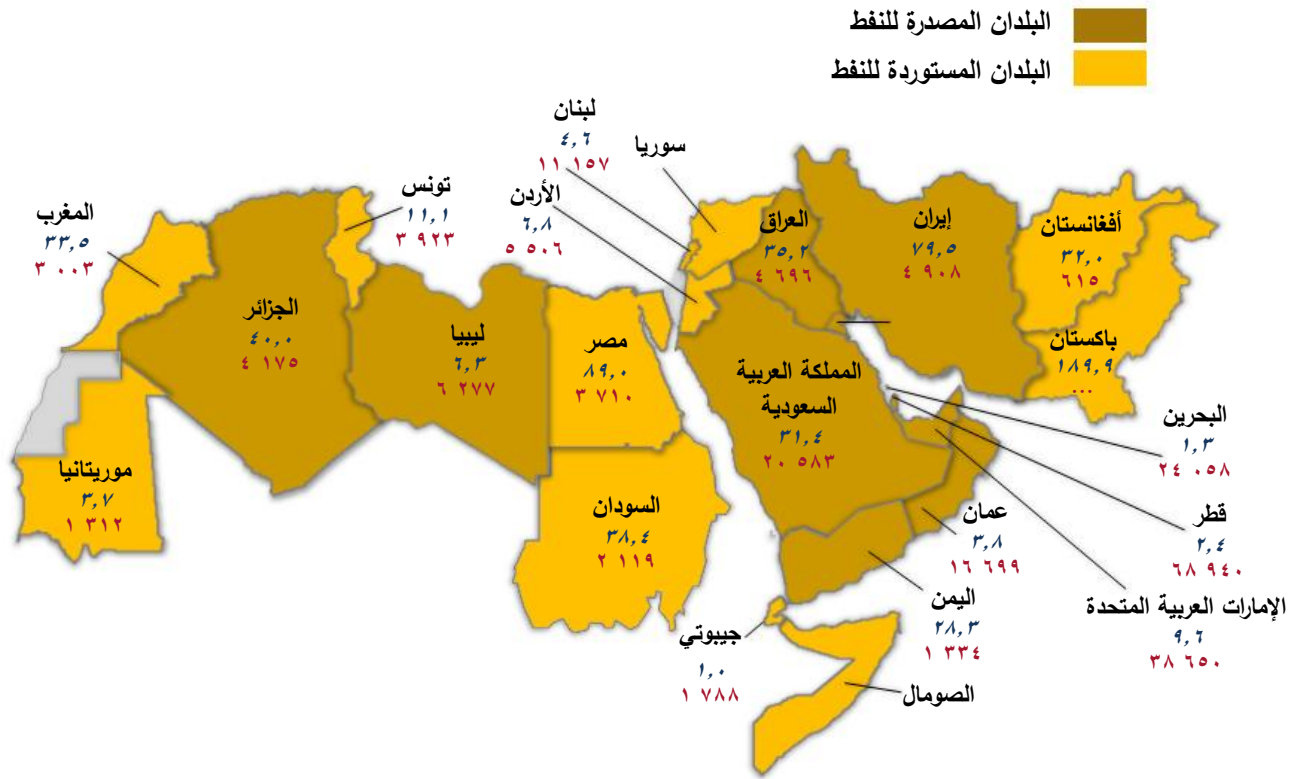


منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

تعداد السكان بالملايين (٢٠١٥)

إجمالي الناتج المحلي للفرد بالدولار الأمريكي (٢٠١٥)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد الإقليمي"، وبرنامج Microsoft Map Land.

ملحوظة: أسماء البلدان وحدودها المبينة على هذه الخريطة لا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لصندوق النقد الدولي.

أضواء على أهم الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

لا يزال هبوط أسعار النفط والصراعات المستمرة يشكلان عبئا على آفاق الاقتصاد في منطقة «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان» (MENAP). فاجواء عدم اليقين الناجمة عن الصراعات في العراق وليبيا وسوريا واليمن تتسبب في ضعف الثقة، بينما يؤثر انخفاض أسعار النفط على الصادرات والنشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط. وتستفيد البلدان المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره، وإن كان تراجع التحويلات التي تتلقاها من العاملين في البلدان المصدرة للنفط يعادل جانباً من هذا الأثر. وستحقق المنطقة نمواً متواضعاً هذا العام بمعدل قدره ٤,٣٪، مع تحسن طفيف متوقع في عام ٧١٠٢. لكن هذه التنبؤات تتسم بقدر كبير من عدم اليقين بسبب تقلب أسعار النفط وخطر الصراعات الإقليمية. ويتعين تحقيق تحولات هيكلية في مختلف بلدان المنطقة لتحسين آفاق المدى المتوسط وخلق فرص عمل جديدة.

البلدان المصدرة للنفط: سعي متواصل للتكيف مع انخفاض أسعار النفط

رغم الارتفاعات الأخيرة في أسعار النفط - المحرك الأساسي لآفاق الاقتصاد في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان - تشير التوقعات إلى بقاء هذه الأسعار منخفضة في السنوات القادمة. ومن المتوقع أن يتباطأ النشاط الاقتصادي هذا العام في منطقة مجلس التعاون الخليجي رغم استمرار التوسع في إنتاج الهيدروكربونات. فمن المتوقع أن يؤدي تشديد سياسة المالية العامة وتناقص السيولة في القطاع المالي إلى تخفيض النمو غير النفطي في مجلس التعاون الخليجي إلى ٥,١٪ في ٦١٠٢، هبوطاً من ٥,٣٪ في العام الماضي. ومن المتوقع أن يتحسن النمو غير النفطي في مجلس التعاون الخليجي إلى ٣٪ في العام القادم مع انخفاض وتيرة التقشف المالي. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع أن يؤدي تراجع العبء الضريبي والتحسين الجزئي في أسعار النفط إلى ارتفاع النمو غير النفطي في مجلس التعاون الخليجي إلى ٥,٣٪، وهو أقل بكثير من متوسط الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ الذي بلغ ٧٪. وقد تم رفع توقعات النمو الكلي في إيران إلى ٥,٤٪ هذا العام، نظراً لزيادات الإنتاج النفطي التي تحققت بسرعة تجاوزت التوقعات في أعقاب رفع العقوبات الدولية. ولا تزال الآفاق المتوقعة للعراق وليبيا واليمن مرهونة بانحسار الصراعات الدائرة هناك.

ويرجح ميزان المخاطر كفة التطورات السلبية في المنطقة. فقد تؤدي إجراءات الضبط المالي ونقص السيولة إلى تأثير سلبي أكبر من المتوقع على النمو. وقد تزداد كثافة الصراعات الإقليمية الحالية، كما يمكن أن يزداد عمق التباطؤ الاقتصادي في الصين مما يزيد من انخفاض أسعار السلع الأولية، بينما يؤدي تشديد السياسة النقدية الأمريكية بسرعة تفوق التوقعات إلى زيادة التقلب المالي العالمي، ومن ثم يقل التمويل الدولي المتاح، ولا سيما لمُصدري السندات ذات التصنيف الائتماني المنخفض. ويخضع النمو متوسط الأجل لاحتمالات مغايرة للتوقعات على الجانبين السلبي والإيجابي. فقد تحقق السلطات تقدماً أسرع من المتوقع في تنفيذ خطط الإصلاح الهيكلي. غير أن هذه الخطط يمكن أن تصادف عقبات بسبب النطاق الواسع الذي يشمل التحوّل الاقتصادي المتوخى، مما يمكن أن يسبب إرهاقاً من كثرة الإصلاح.

ولا تزال الجهود جارية منذ العام الماضي لتخفيض العجز المالي الكبير، حيث يُتوقع أن يتحسن عجز المالية العامة غير النفطي الإجمالي لعام ٦١٠٢ بنسبة تتجاوز ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ومن المتوقع أن يظل العجز كبيراً رغم الإجراءات التقشفية التي اتخذت مؤخراً، بما في ذلك إصلاحات أسعار الطاقة المحلية التي تستحق بالترتيب - إذ يُتوقع أن تسجل كل البلدان عجزاً مالياً قياسياً هذا العام، ولا تتحقق فوائض إلا في العراق والكويت والإمارات العربية المتحدة بحلول عام ١٢٠٢. وهناك حاجة لمزيد من التصحيح المالي، مما سيتطلب مواجهة خيارات صعبة على مستوى السياسات واعتماد تدابير موزونة بدقة لحماية محدودتي الدخل.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعجل البلدان بإجراء إصلاحات هيكلية لتنويع اقتصاداتها بعيداً عن الهيدروكربونات، وتعزيز دور القطاع الخاص، وخلق فرص عمل لقوتها العاملة المتنامية بمعدل سريع. وسيطلب الأمر وقتاً حتى يتحقق التحوّل الاقتصادي المتوخى كما تحدده خطط التنويع لدى البلدان، مع أهمية التنفيذ الدقيق والمطرد

كمفتاح للنجاح. ومع التقدم في تنوع الاقتصاد، ستظهر الحاجة لمهارات جديدة تهيئ سبيل النجاح للعمالة الجديدة والحالية. وعند تحديث برامج التعليم والتدريب ينبغي التركيز على الحد من عدم اتساق المهارات مع متطلبات سوق العمل، مع استشراف الاحتياجات المستقبلية للقطاع الخاص.

البلدان المستوردة للنفط: سعي حثيث لتعزيز النمو الاحتوائي في بيئة محفوفة بالتحديات

ساعدت الإصلاحات وانخفاض أسعار النفط مؤخرا على تحسين استقرار الاقتصاد الكلي في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة. لكن النمو لا يزال ضعيفا وهشا، حيث يُتوقع أن يبلغ ٥,٣٪ هذا العام ثم يرتفع إلى ٥,٤٪ في ٢٠١٢. ومن المتوقع أن يتعزز التعافي الجاري بدعم من التقدم المستمر في الإصلاحات المخططة، وانخفاض العبء الضريبي، وزيادة الطلب الخارجي، وخاصة من منطقة اليورو. غير أن المعوقات الهيكلية الباقية من المرجح أن تُبقي النمو منخفضا على المدى المتوسط بدرجة لا تساعد على معالجة البطالة المرتفعة وتعزيز احتوائية النمو.

وبالإضافة إلى ذلك، تخيم على الآفاق بعض المخاطر. فبطء التحسن في خلق فرص العمل ومستويات المعيشة يمكن أن يفاقم الاحتكاكات الاجتماعية-السياسية. كما يمكن أن يضعف التعافي الجاري إذا حدثت نكسات في عمليات التحول السياسي ومسيرة تنفيذ الإصلاحات. وقد يتسبب احتدام الصراعات الإقليمية في تكثيف التداعيات المعاكسة. كذلك يمكن أن ينخفض التمويل المتاح بسبب ضيق الأوضاع المالية العالمية - في سياق جهود الصين لاستعادة توازن النمو، وعودة أسعار الفائدة الأمريكية إلى مستوياتها الطبيعية، و/أو تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ومن حيث احتمالات تجاوز التوقعات، يمكن أن تزداد الصادرات بسرعة أكبر من المتوقع إذا ما حدث تقدم في المعاهدات التجارية مع الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال. وقد تتسع أيضا فرص التصدير الموجه للاستهلاك مع استعادة توازن النمو في الصين.

ومن الضروري تعجيل زخم الإصلاح في هذه البيئة المليئة بالتحديات. وقد أُنحت إصلاحات دعم الطاقة ومبادرات زيادة الإيرادات مساحة أكبر للإنفاق على البنية التحتية والصحة والتعليم، بالإضافة إلى المساعدات الاجتماعية الموجهة للمستحقين. لكن زيادة الاستثمار والإنتاجية لا تزال أبطأ مما يسمح بدعم النمو، ولا يزال الحيز المالي محدودا بسبب ارتفاع تكاليف خدمة الدين وضخامة فاتورة الأجور، كما أن مواضع الانكشاف للمخاطر الخارجية لا تزال كبيرة في بعض الحالات. وهناك حاجة لضبط أوضاع المالية العامة من أجل تحسين مواصفات الدين العام وتعزيز الاحتياطات الوقائية. ويمكن التركيز في هذا السياق على الإجراءات المتعلقة بالإيرادات - إلغاء الإعفاءات الضريبية، وزيادة تصاعدية ضرائب الدخل، وتعزيز التحصيل الضريبي - إلى جانب الاستمرار في إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بتحويل التركيز من دعم الطاقة المعمم إلى المساعدات الاجتماعية الموجهة للمستحقين والاستثمارات وغيرها من المجالات الداعمة للنمو. ومن شأن زيادة مرونة أسعار الصرف أن تساعد في دعم التنافسية. وهناك حاجة أيضا لإجراء إصلاحات هيكلية - وخاصة في مجالات الأعمال والتجارة وسوق العمل والأسواق المالية - لتشجيع توسع القطاع الخاص وخلق فرص العمل.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٢-٢٠١٧

(٪ من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات	متوسط					
	2017	2016	2015	2014	2013	2000-2012
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ^١						
	3.4	3.4	2.3	2.7	2.4	5.2
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)						
رصيد الحساب الجاري	-2.6	-4.6	-4.0	5.1	10.1	9.2
رصيد المالية العامة الكلي	-6.0	-8.5	-8.8	-2.9	0.0	2.8
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	6.1	5.6	5.9	6.9	10.0	6.8
البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان						
	2.9	3.3	1.6	2.7	2.0	5.4
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)						
رصيد الحساب الجاري	-1.8	-4.4	-3.8	8.3	15.1	13.4
رصيد المالية العامة الكلي	-6.2	-9.2	-9.5	-0.7	4.3	6.7
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	4.2	4.7	5.5	5.8	10.4	7.5
منها: دول مجلس التعاون الخليجي						
	2.3	1.7	3.4	3.3	3.1	5.1
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)						
رصيد الحساب الجاري	-0.5	-3.7	-2.4	13.6	21.4	17.0
رصيد المالية العامة الكلي	-6.9	-9.8	-9.4	3.1	10.8	10.8
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	2.6	3.6	2.5	2.6	2.8	2.8
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان						
	4.2	3.6	3.8	2.9	3.2	4.6
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)						
رصيد الحساب الجاري	-4.7	-4.8	-4.5	-4.4	-5.1	-2.5
رصيد المالية العامة الكلي	-5.8	-7.0	-7.3	-7.8	-9.4	-5.2
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	9.8	7.4	6.6	9.4	9.1	5.5
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ^١						
	3.2	3.2	2.1	2.6	2.2	5.3
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)						
رصيد الحساب الجاري	-2.8	-5.0	-4.4	5.6	10.9	10.0
رصيد المالية العامة الكلي	-6.4	-9.1	-9.3	-2.7	0.9	3.7
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	6.2	6.0	6.1	6.8	10.3	6.6
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا						
	-6.3	-6.7	-6.2	-5.9	-7.1	-3.2
رصيد الحساب الجاري						
رصيد المالية العامة الكلي	-7.1	-8.6	-8.6	-9.5	-10.2	-5.7
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	12.3	9.9	8.0	9.9	10.1	4.1

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١٢-٢٠١٣ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنة المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (١٢ مارس/٠٢ مارس) حتى عام ١١٠٣، و١٢ ديسمبر/٠٢ ديسمبر بعد ذلك، وإيران (١٢ مارس/٠٢ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تشمل: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

دول مجلس التعاون الخليجي تشمل: البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

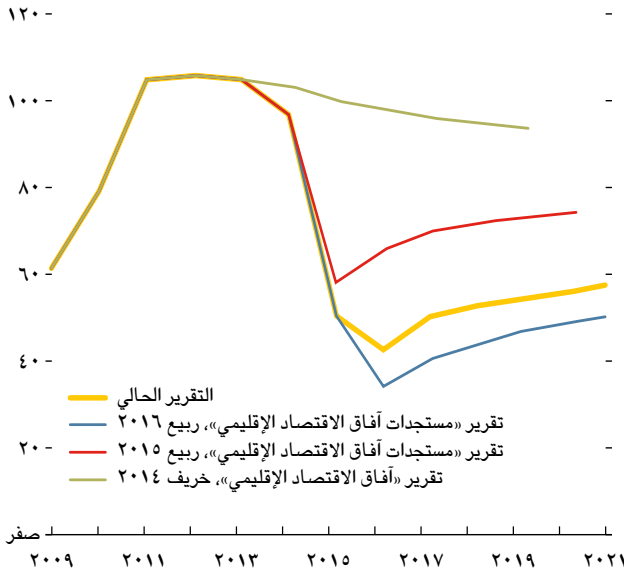
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تشمل: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وسوريا وتون.

(MENA) : بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باستثناء أفغانستان وباكستان

(MENAP) : مجموعة البلدان التي تضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

الفصل ١ – البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: تسعي متواصل للتكيف مع انخفاض أسعار النفط

الشكل البياني ١-١: سعر النفط^١
(دولار أمريكي للبرميل)



المصادر: مؤسسة Bloomberg؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ متوسط أسعار خام غرب تكساس الوسيط، وبرنت، ودبي الفاتح.

للبرميل بحلول عام ٢٠٢١ (الشكل البياني ١-١). غير أنه لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين المحيط بآفاق أسعار النفط، على جانب التطورات السلبية وفي حالة تجاوز التوقعات على حد سواء، وذلك نتيجة للمخاطر التي تحيط بآفاق النمو العالمية، والتقلبات الحادة في مقدار انقطاع الإمدادات النفطية، والعمليات الجارية لضبط الأوضاع، ومكاسب الكفاءة في قطاع النفط الصخري في الولايات المتحدة.^١

ضعف آفاق النمو وكبح ضغوط الأسعار

من المتوقع أن يظل نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي ضعيفا، مع عدم حدوث تغير يُذكر عما ورد في تقرير «مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى» الصادر في إبريل ٢٠١٦ – وهكذا سيؤدي

١ تناقش دراسة (Husain and others (2015) القوى الأساسية المحركة لآفاق أسعار النفط وانعكاساتها العالمية.

لا تزال البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) تواجه بيئة اقتصادية صعبة للغاية نظرا لأن انخفاض أسعار النفط واستمرار الصراعات يشكّلان عبئا على النشاط الاقتصادي، وأرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية، والقطاع المالي. وقد حقق كثير من بلدان المنطقة تقدما في ضبط أوضاع المالية العامة، ومع ذلك ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة على المدى المتوسط لوضع الموارد العامة على مسار سليم. وأعلن كذلك عن خطط لتنويع الاقتصادات بعيداً عن النفط واستحداث فرص عمل للسكان الذين تتزايد أعدادهم بسرعة. وسيستغرق هذا التحول الاقتصادي وقتاً، وسيكون تنفيذ خطط التنويع بعناية وبشكل مطرد مطلباً أساسياً لنجاحها. وبالإضافة إلى ذلك، على صناع السياسات توخي اليقظة إزاء المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي، ولا سيما نقص السيولة ومخاطر تدهور جودة الأصول.

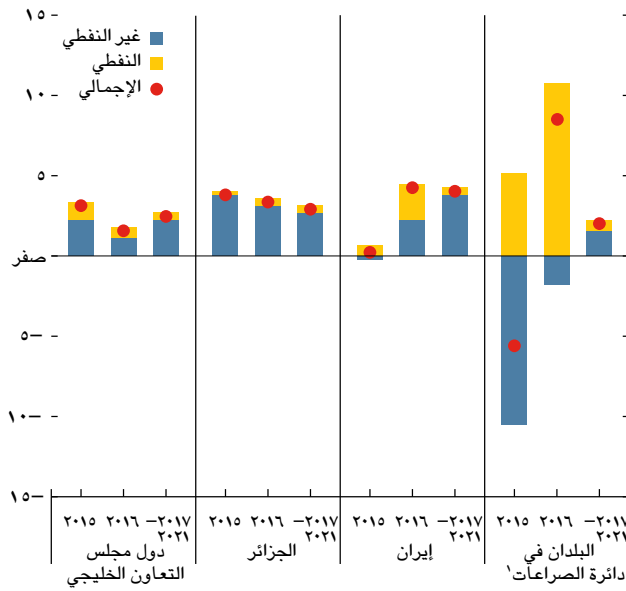
تعاف متواضع في أسعار النفط

لا تزال أسعار النفط هي المحرك الرئيسي للآفاق الاقتصادية في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان نظراً لاعتمادها الكبير على إيرادات موازنتها وصادراتها من الهيدروكربونات. وبعد أن وصل سعر البرميل إلى أدنى مستوى له خلال عشر سنوات وبلغ أقل من ٣٠ دولارا للبرميل في شهر يناير، تعافت أسعار النفط جزئياً ووصلت إلى سعر يتراوح من ٤٠ دولارا – ٥٠ دولارا للبرميل، يدعمه انخفاض الناتج في الحقول النفطية عالية التكلفة وانقطاع الإمدادات من كندا ونيجيريا، والتي فاق تأثيرها الزيادات الكبيرة في إنتاج إيران والعراق.

غير أنه على الرغم من هذا الانتعاش، لم يحدث تغير كبير في آفاق سوق النفط منذ صدور تقرير «مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى» في إبريل ٢٠١٦. ويُفترض أن يبلغ متوسط أسعار النفط ٤٣ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٦ و٥١ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٧. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يكون أي تعاف آخر في أسعار النفط محدودا، حيث تشير أسواق العقود المستقبلية إلى أن الأسعار ستظل دون ٦٠ دولارا

إعداد برونو فرساي (المؤلف الرئيسي)، وماريانا كولاشيلي، وبيلا غارسيا – مارتينيز، وهوان تريغينيو تحت إشراف مارتن سومر. وقدم يوفي ساي، وسيباستيان هيرادور، وبرايان هيلاند، وأمير صادقي مساعدة بحثية.

الشكل البياني ١-٢: المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ تشمل البلدان في دائرة الصراعات العراق وسوريا واليمن باستثناء ليبيا.

وسيوّدي ضعف احتمالات النمو إلى انخفاض التضخم الأساسي في منطقة مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن تؤدي إصلاحات أسعار الطاقة إلى زيادة مؤقتة في معدل التضخم الكلي ليبلغ حوالي ٣,٥٪ هذا العام، فمن المتوقع أن يتراجع التضخم مرة أخرى إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠١٧. وفي الجزائر، من المتوقع أن يستمر تزايد الضغوط على الأسعار هذا العام، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى ضعف الدينار وزيادة أسعار الطاقة المحلية، قبل أن تتراجع. وتواصل إيران تنفيذ برنامجها لمكافحة التضخم، والوصول بزيادات أسعار المستهلكين إلى أقل من ١٠٪ سنوياً للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٠. وسيظل التضخم في العراق منخفضاً. وقد أدت حالات نقص السلع وانخفاض سعر الصرف وتنقيد عجز المالية العامة إلى رفع التضخم في كل من ليبيا واليمن.

وبوجه عام، لا تزال المخاطر على النمو تميل إلى الجانب السلبي. وعلى وجه التحديد، قد يؤدي ضبط أوضاع المالية العامة ونقص السيولة إلى حدوث تأثير سلبي أكبر من المتوقع على النمو (راجع الإطار ١-١). وقد تشدّد حدة الصراعات الإقليمية والتداعيات السلبية ذات الصلة. ومن شأن حدوث تباطؤ كبير في النمو في الصين أن يؤدي إلى زيادة انخفاض أسعار السلع الأولية

تجاوز أسعار النفط لمستوياتها المتوقعة إلى انخفاض عجز الموازنة وعجز الحساب الخارجي وليس إلى زيادة الإنفاق. ومن المتوقع أن يتباطأ النشاط الاقتصادي في منطقة مجلس التعاون الخليجي هذا العام على الرغم من استمرار توسع الناتج الهيدروكربوني. ومن المتوقع كذلك أن ينخفض النمو غير النفطي من ٣,٧٥٪ العام الماضي إلى ١,٧٥٪ في عام ٢٠١٦ (الشكل البياني ١-٢) نتيجة ضبط أوضاع المالية العامة (الإطار ١-١) والقيود على الائتمان نتيجة تباطؤ نمو الودائع. وفي العام القادم، من المتوقع أن يرتفع النمو غير النفطي إلى ٣٪ نتيجة لتباطؤ وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يؤدي تباطؤ ضبط أوضاع المالية العامة والتعافي الجزئي في أسعار النفط إلى زيادة متواضعة في متوسط النمو غير النفطي ليصل إلى نحو ٣,٥٪، وهي نسبة أقل بكثير من نسبة النمو خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٤ التي بلغت ٧٪. وسيؤدي هذا الأداء البطيء إلى كبح النمو الكلي نظرا للتوقعات بشأن بطء توسع القطاع الهيدروكربوني. وفي الجزائر، سوف تؤدي زيادة ناتج الغاز الطبيعي إلى الحد من تباطؤ النمو الكلي في عام ٢٠١٦، ولكن النمو غير النفطي سيظل أقل بكثير من مستوياته التاريخية على المدى المتوسط.

وعُدّلت توقعات النمو الكلي في إيران لترتفع نسبته إلى ٤,٥٪ هذا العام نتيجة الزيادات الأسرع من المتوقع في الإنتاج والصادرات من النفط في أعقاب رفع العقوبات. وقد ارتفع ناتج النفط إلى ٣,٦ مليون برميل يوميا، مما أدى إلى انتقال تداعيات إيجابية إلى الاقتصاد غير النفطي، لكن من المتوقع أن ينحصر تعافي الناتج النفطي بشكل حاد العام القادم مع اقتراب الإنتاج من مستويات ما قبل العقوبات. وأما مكاسب النمو الناجمة عن رفع العقوبات فمن المنتظر ألا تتحقق إلا تدريجياً، حيث لا يزال المستثمرون حذرين، بينما تسير عملية إعادة الاندماج في الأسواق المالية العالمية والإصلاحات المحلية ببطء.

ولا تزال الآفاق الاقتصادية المتوقعة للبلدان في دائرة الصراعات (العراق وليبيا واليمن) تستند إلى تراجع حدة هذه الصراعات (الإطار ٢-١). وعلى الرغم من الانخفاض مؤخراً في مساحة الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم داعش في العراق، فقد خفّضت التوقعات للآفاق متوسطة الأجل بشأن مستوى الإنتاج النفطي وذلك انعكاساً لانخفاض الاستثمارات في ظل تزايد صعوبة وضع المالية العامة واستمرار التحديات الأمنية. ولم يؤدي اعتراف المجتمع الدولي بحكومة الوفاق الوطني في ليبيا إلى تحسن الآفاق الاقتصادية بعد. ولا تزال تسوية الصراع في اليمن مسألة بعيدة المنال على الرغم من المحادثات الجارية.

٢ تناقش دراسة (Rother and others (2016) الانعكاسات الاقتصادية الكلية للصراعات الإقليمية.

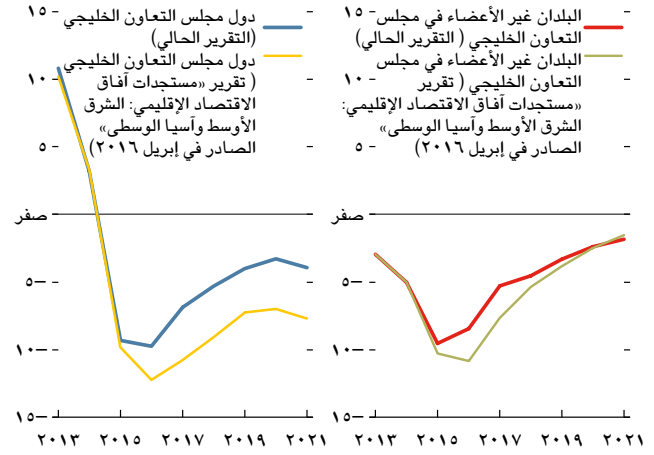
العامه بحلول عام ٢٠٢١. ومن المتوقع أن تكون إيرادات الموزنة من الهيدروكربونات هذا العام أقل من عام ٢٠١٤ بمقدار ٤٠٠ مليار دولار. وتشير التنبؤات إلى أن عجز المالية العامة التراكمي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ سيصل إلى نحو ٧٦٥ مليار دولار مقابل ١,١ تريليون دولار وفق التقديرات الواردة في تقرير «مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي» الصادر في إبريل ٢٠١٦.

ولا تزال الجهود الكبيرة جارية منذ العام الماضي لتخفيض عجز المالية العامة، حيث يُتوقع أن يتحسن عجز المالية العامة غير النفطي لعام ٢٠١٦ بأكثر من ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ويسير ضبط أوضاع المالية العامة بوتيرة سريعة في عمان والمملكة العربية السعودية، حيث من المتوقع أن ينخفض العجز غير النفطي بأكثر من ١٠ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وفي عام ٢٠١٧، من المتوقع أن تهدأ وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة لتصل إلى نحو ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

وللمساعدة في سد العجز الكبير في الموزنة، اعتمد صناع السياسات مزيجاً من تدابير خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات. وبصفة خاصة، فقد أثبتوا عزمهم على معالجة المشكلة الصعبة سياسياً المتمثلة في انخفاض مستوى أسعار الوقود المحلية — فقد رفعت جميع دول مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال أسعار الطاقة على مدى العامين الماضيين (الإطار ١-٣). كذلك بدأت بعض البلدان — أو تعتزم البدء — في اتخاذ تدابير لكبح فاتورة أجور القطاع العام، بما في ذلك من خلال تجميد التعيينات (الجزائر والعراق وعمان) وترشيد المزايا (عمان والمملكة العربية السعودية).^٣

وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي تتحقق حتى الآن، تواجه معظم البلدان المصدرة للنفط خيارات متزايدة الصعوبة على مستوى السياسات لتحقيق تصحيح كبير في أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط لا تزال اقتصاداتها بحاجة إليه. وسيطلب تحقيق التوازن في موازنة هذا العام تخفيض الإنفاق بنسبة ٢٥٪ في المتوسط. وفي جميع البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، ستكون أرصدة المالية العامة في الأجل المتوسط أدنى بكثير من المستويات اللازمة لضمان توفير جزء كاف من الدخل من احتياطي النفط والغاز القابلة للنضوب لأجيال المستقبل (على النحو المشار إليه في الشكل البياني ١-٤) بمقدار الفجوة بين الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني المتوقع ورصيد المالية العامة الحيادي في عام ٢٠٢١ الذي يحقق

الشكل البياني ١-٣: رصيد المالية العامة الكلي (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

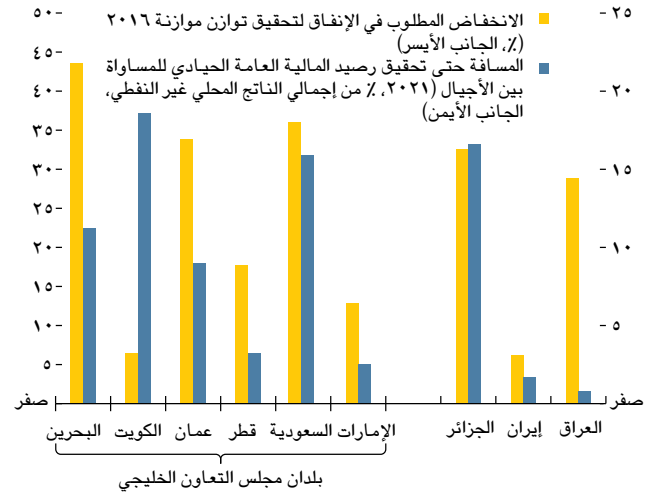
(الفصل ٤)، في حين أن تشديد السياسة النقدية بسرعة تفوق التوقعات من جانب الاحتياطي الفيدرالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة تقلبات الأسواق المالية العالمية، مما يقلل من توافر التمويل الدولي، وخاصة للبلدان المصدرة للنفط ذات التصنيف الائتماني المنخفض. كذلك يمكن أن تؤدي نتيجة استفتاء المملكة المتحدة في يونيو ٢٠١٦ التي أيدت الخروج من الاتحاد الأوروبي إلى تفاقم هذه الآثار سواء من خلال زيادة تجنب المخاطر عالمياً، حتى وإن كان قد تسنى احتواء رد فعل السوق عموماً حتى الآن (الإطار ١-٢). ويخضع النمو متوسط الأجل لاحتتمالات مغايرة للتوقعات على الجانبين السلبي والإيجابي. فقد تحقق السلطات تقدماً أسرع من المتوقع في تنفيذ خطط الإصلاح الهيكلي. غير أن هذه الخطط يمكن أن تصادف عقبات بسبب النطاق الواسع الذي يشمله التحول الاقتصادي المتوخى، مما يمكن أن يسبب إرهاقاً من كثرة الإصلاح.

الحاجة إلى مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة

على الرغم من ارتفاع أسعار النفط واعتماد تدابير ضبط أوضاع المالية العامة، لا يزال العجز المتوقع كبيراً على المديين القصير والمتوسط (الشكل البياني ١-٣). وإذا وضعنا في الاعتبار تدابير سياسات المالية العامة المعلنة، من المتوقع أن تسجل جميع هذه البلدان عجزاً في المالية العامة هذا العام، ومن المتوقع أن ألا يسجل إلا العراق والكويت والإمارات العربية المتحدة فوائض في المالية

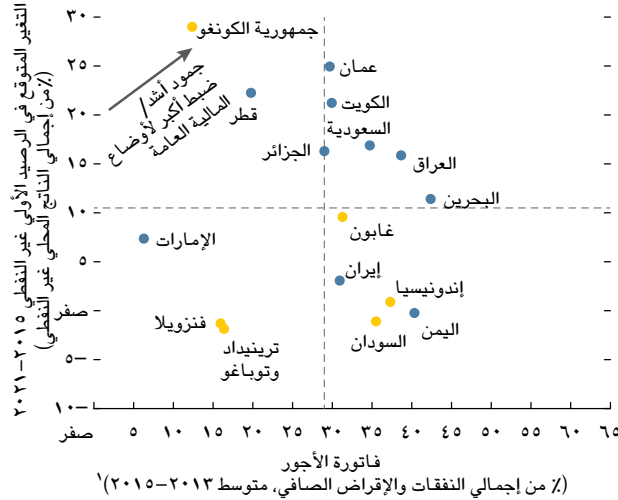
^٣ تناقش دراسة Sommer and others (2016, 2015) التدابير المعتمدة لتخفيض العجز بالتفصيل.

الشكل البياني ١-٤: تدابير توضيحية لتصحيح أوضاع المالية العامة



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ هذه هي الفجوة بين الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني المتوقع ورصيد المالية العامة المحبذ استناداً إلى فرضية الدخل الدائم، وباستخدام أسعار النفط على أساس أسواق العقود المستقبلية.

الشكل البياني ١-٥: خطط المالية العامة وجمود المالية العامة



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الخط الرأسى والخط الأفقي اللذان يفصلان الرسم البياني إلى أربعة مربعات يمثلان وسيط كل من المتغيرين.
١ بالنسبة للإمارات العربية المتحدة والبحرين، فإن المفهوم المستخدم هو مجموع المصروفات وليس مجموع النفقات زائد مجموع الإقراض الصافي.

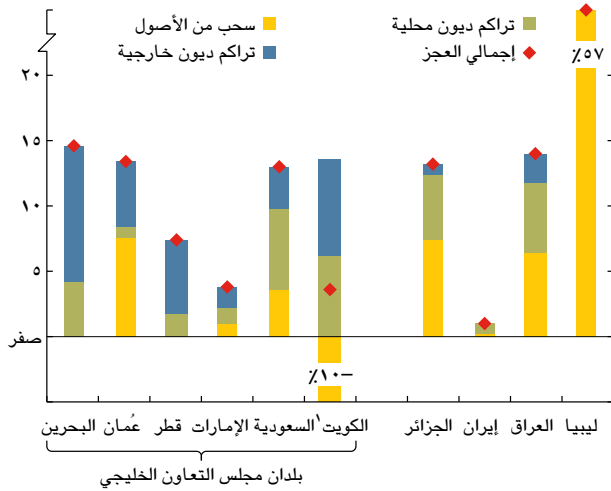
المحلية لضمان نجاح إطلاق المشروعات المعقدة مثل ضريبة القيمة المضافة. ويقوم عدد من البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بتطوير أو تعزيز أطر سياساتها وتحسين بعض جوانب عمل مؤسسات المالية العامة. وتشمل الأمثلة إنشاء وحدات للمالية العامة الكلية في الكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية، ووضع أطر موحدة للإنفاق على المدى المتوسط للرعاية الصحية والتعليم في الإمارات العربية المتحدة، وإنشاء لجنة لإدارة الديون والسيولة في عُمان، ومكتب لإدارة الديون في المملكة العربية السعودية فضلاً على تعزيز قدرات مكتب إدارة الديون في البحرين. ومع المضي قدماً في ضبط أوضاع المالية العامة، من المرجح أن يواجه صناع السياسات تحديات نظراً لدرجة الجمود الكبيرة التي تضعف القدرة على تقليص بعض مكونات النفقات العامة — حيث تشكل أجور القطاع العام مثلاً أكثر من ثلث مجموع الإنفاق في عدد من البلدان المصدرة للنفط. وتواجه البلدان الواقعة في المربع الأعلى على اليمين من الشكل البياني ١-٥ أكبر التحديات ليس لأنها تخطط لإجراء أكبر قدر من التصحيح المالي فحسب ولكنها تواجه أيضاً مستوى مرتفع من الجمود الذي يضعف القدرة على تقليص مكونات الإنفاق.

المساواة بين الأجيال). وتوجد إمكانية لزيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية في كل أنحاء المنطقة وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تواصل العمل على تطبيق ضريبة القيمة المضافة، بعد أن فرضت بالفعل بعض الرسوم والضرائب الانتقائية. ويسعى العراق إلى توسيع الوعاء الضريبي.^٤ وتشتمل أولويات السياسات الأخرى على ترشيد النفقات الجارية، بما فيها فاتورة أجور القطاع العام وزيادة كفاءة الاستثمارات العامة (دراسة Albino-War and others 2014 ودراسة Sommer and others 2015)، ومواصلة تنفيذ إصلاحات أسعار الطاقة، كل ذلك مع حماية الفئات الضعيفة اجتماعياً.

وللحد من أي آثار سلبية على النمو، على بلدان المنطقة أن تطبق هذه التدابير الإضافية لخفض العجز تدريجياً. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون هذه التدابير مدمجة في إطار للمالية العامة متوسط الأجل ومحدد جيداً لضمان التنفيذ المطرد (تقرير IMF 2015a).^٥ ويتعين تعزيز القدرات

^٤ تحدد دراسة Jewell and others (2015) خيارات زيادة الإيرادات التي تعزز العدالة في بلدان المنطقة.
^٥ بشكل أعم، تخلص دراسة Lledo and Poplawski-Ribeiro (2013) إلى أن ارتفاع جودة مؤسسات المالية العامة يرتبط بتنفيذ خطط سياسات المالية العامة على نحو أفضل.

الشكل البياني ١-٦: التمويل المتوقع لعجز المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٦)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ الإقتراض بقدر أكبر من حجم العجز ينطوي على قيام السلطات ببناء هوامش وقائية.

وبوجه عام، تشتمل خيارات تمويل العجز — التي تتم مناقشتها بمزيد من التفصيل في الفصل ٥ — على السحب من الأصول المالية للحكومة وإصدار ديون محلية وأجنبية. وبعد سحب قسم كبير من الاحتياطيات المالية في العام الماضي، من المرجح أن يتم تمويل جزء أكبر من عجوزات المالية العامة في عام ٢٠١٦ (التي قد تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار تقريباً) عن طريق إصدار سندات دين (الشكل البياني ١-٦). وقد أصدرت البحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (أبوظبي) سندات و/أو حصلت على قروض مجمعة من الأسواق الدولية هذا العام. ويشكل هذا التنوع في مصادر التمويل خياراً مناسباً في ضوء القدرة الاستيعابية الأكبر للأسواق الدولية. كذلك ستساعد هذه الاستراتيجية في تخفيف الضغوط على المصارف المحلية لتمويل العجز. ولا تزال شروط التمويل الدولي مواتية إلى حد كبير حتى الآن، ولكن سيتعين توخي الحرص في إدارة المخاطر التي ينطوي عليها التمويل الدولي.

تمويل عجز الحساب الجاري

أدى انخفاض أسعار النفط إلى فقدان قسم كبير من عائدات الصادرات — فمن المتوقع أن تنخفض العائدات المرتبطة بالنفط بنحو ٤٣٥ مليار دولار هذا العام مقارنة بعام ٢٠١٤. وبالتالي، من المتوقع أن يتحول رصيد الحساب الجاري الإجمالي من فائض نسبته ٨,٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤ إلى عجز نسبته ٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦ و ١,٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، ينبغي تصحيح المركز الخارجي للتكيف مع انخفاض أسعار النفط من خلال ضبط أوضاع المالية العامة نظراً لاتباع نظام ربط العملة في تلك البلدان لفترات طويلة واقتصاداتها غير المتنوعة نسبياً. ويمكن أن تحقق البلدان التي تعتمد سعر صرف أكثر مرونة جزءاً من تصحيح المركز الخارجي من خلال خفض سعر الصرف، وخاصة البلدان المصدرة للنفط ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

وفي العام الماضي، استخدمت كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية جزءاً كبيراً من احتياطياتهما لتمويل عجز الحساب الجاري، في حين سحبت بلدان أخرى أصولاً من صناديق ثروتها السيادية (الشكل البياني ١-٧). كذلك سحبت البلدان التي تشهد صراعات من احتياطياتها.

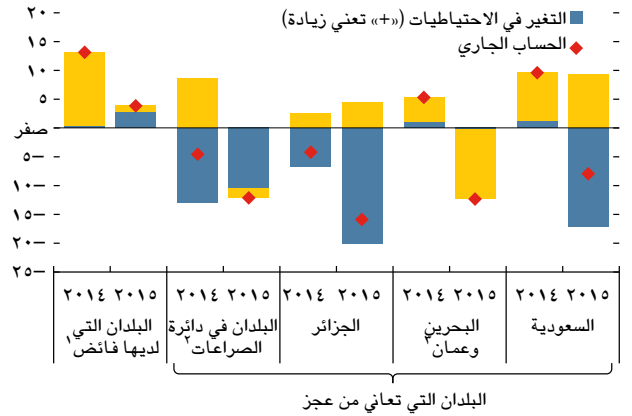
القطاع المالي يواجه بيئة محفوفة بالتحديات

حافظ القطاع المالي على صلابته في أعقاب انخفاض أسعار النفط، ولكن هناك نقص في السيولة بينما من المرجح أن تتدهور جودة الأصول. وتباطأ نمو الودائع

الشكل البياني ٧-١: الأرصدة الخارجية

(% من إجمالي الناتج المحلي)

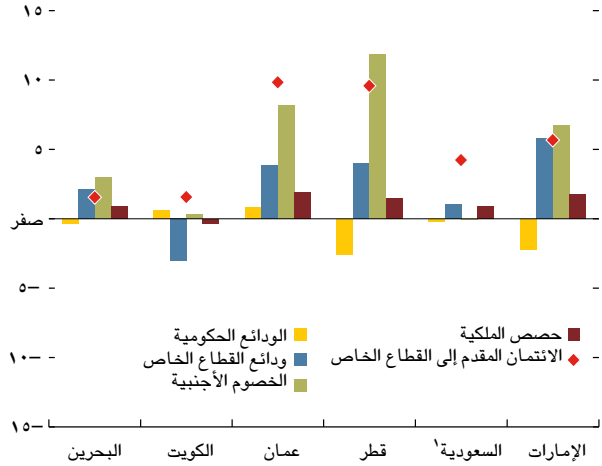
الحساب المالي والرأسمالي (الصافي)، بما في ذلك السهو والخطأ
(«+» تعني تدفقات خارجة)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ إيران والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة.
٢ العراق وليبيا واليمن.
٣ متوسط مرجح.
٤ يشمل معاملات صناديق الثروة السيادية.

الشكل البياني ٨-١: الاتجاهات العامة في قطاع المصارف التجارية

(التغيرات % من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ في المملكة العربية السعودية، معظم الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.

وقد استجاب صناع السياسات بطرق متنوعة في مواجهة نقص السيولة المحلية، مثل زيادة نسبة القروض إلى الودائع ونقل قسم من ودائع الهيئات الحكومية إلى البنوك التجارية (المملكة العربية السعودية)، وتخفيف متطلبات الاحتياطي الإلزامي (الجزائر وعمان)، وتعزيز القدرة على إدارة السيولة والتنبؤ بها (الجزائر). وللمساعدة في زيادة السيولة عند الحاجة، يمكن أن تنظر الحكومات في تحويل بعض من أصولها المالية الأجنبية إلى الجهاز المصرفي المحلي، ومواصلة الحصول على تمويل من الأسواق الدولية لسد عجز الموازنة.

وعلى المدى القصير، ينبغي مواصلة توجيه السياسات نحو تخفيف مخاطر السيولة والائتمان عند الضرورة. وهناك حاجة خاصة إلى ضمان الاتساق بين عمليات المالية العامة والعمليات النقدية لتجنب زيادة نقص السيولة المحلية، وتحسين قدرات البنوك المركزية على التنبؤ بالسيولة، وضمان أطر فعالة لتوفير السيولة، وإنفاذ الحدود على المراكز المفتوحة، وضمان تصنيف القروض ووضع مخصصات للقروض المتعثرة بالشكل الصحيح. ويتعين الاحتفاظ باحتياطيات رأسمالية كافية لإدارة مخاطر تركيز الائتمان بشكل كبير، وخاصة بالنظر إلى أن انخفاض أسعار النفط يمكن أن يضع الميزانيات العمومية تحت ضغط إضافي (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع تقرير IMF 2014 ودراسة Lukonga and Souissi

المحلية بشكل كبير — وخاصة من جانب الحكومة — بما يعكس أساساً انخفاض عائدات قطاع الهيدروكربونات. وتلاشت فجوة التمويل الناجمة عن ضعف نمو الودائع المحلية وقوة نمو الائتمان من خلال اللجوء إلى مزيد من التمويل الخارجي، بما في ذلك تمويل الجملية. وفي العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، كانت الخصوم الأجنبية المتزايدة بسرعة هي المصدر الرئيسي للتمويل اللازم لاستمرار التوسع الائتماني (الشكل البياني ٨-١). وفي المملكة العربية السعودية، تم تمويل النمو القوي للائتمان عن طريق السحب من فائض السيولة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي واستخدام الأصول الأجنبية. وزادت معدلات الفائدة على الإقراض قصير الأجل بين البنوك عموماً أكثر من زيادتها في الولايات المتحدة — وهي النقطة المرجعية الرئيسية نظراً لربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي أو العلاقات القوية بينه وبين عملات المنطقة. ومن المحتمل أن يؤدي تباطؤ نمو الودائع المحلية إلى تقييد توفير الائتمان مع مرور الوقت وبالتالي يضاعف قدرة القطاع الخاص على تعويض التباطؤ الناتج عن تخفيض حجم القطاع العام، مع ما لذلك من تبعات سلبية على النمو وتوفير الوظائف (الإطار ١-١). وفي الوقت نفسه، لا تزال البنوك تتمتع بمستويات جيدة من الرسيلة، على الرغم من ضغوط الربحية التي نشأت مع تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة مخصصات القروض المتعثرة.

المؤسسات أن يساعد على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية (تقرير IMF 2016).

ويتعين تحويل كل هذه الخطط إلى تدابير قابلة للتطبيق وترتيب تسلسلها وتنفيذها. والأهم من ذلك، ينبغي تحديد مخاطر الإصلاحات وعواقبها غير المقصودة ومعالجتها. وعلى سبيل المثال، ينبغي دعم علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأطر تنظيمية قوية تضمن فعالية التكلفة والحد من المخاطر التي تتعرض لها المالية العامة، والمراقبة لضمان تقديم الخدمات. ومن شأن وضع إطار قانوني ومؤسسي قوي للخصخصة أن يضمن توافر بيئة شفافة وتنافسية. وسيؤدي النهوض بدور مكاتب المعلومات الائتمانية إلى تعزيز قدرة المقرضين على مراقبة المخاطر الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل سليم. وينبغي أن تشمل عمليات تحديث القواعد المنظمة لسوق العمل على آراء تقييمية من القطاع الخاص.

وعلى الرغم من هذا التقدم المُحرز، هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ مزيد من التدابير لتحسين مناخ الأعمال وتنويع وتوسيع دور القطاع الخاص^٦. وتشير حالات نجاح الإصلاحات في إندونيسيا وماليزيا والمكسيك إلى أن الحد من الاعتماد على السلع الأولية يستغرق وقتاً (دراسة Cherif, Hasanov, and Zhu 2016). وفي منطقة مجلس التعاون الخليجي، حققت الإمارات العربية المتحدة بعض النجاحات في تنويع قاعدة صادراتها من خلال الخدمات المالية وخدمات النقل والأعمال، وكذلك من خلال السياحة، في حين عززت البحرين دور الخدمات المالية وصناعة تجهيز الأغذية (الشكل البياني ١-٩).

وتستحق سياسات سوق العمل اهتماماً خاصاً، حيث يواجه الشباب من السكان أكبر التحديات، نظراً للتباطؤ المتوقع في التعيين في القطاع العام الذي درجت العادة على أن يكون هو الملاذ الأول لتوظيف المواطنين. ومن المهم للغاية التركيز على سياسات سوق العمل في منطقة مجلس التعاون الخليجي، حيث تشير الشركات بشكل مستمر إلى القواعد التنظيمية التي تفرض قيوداً على سوق العمل والقوى العاملة غير الحاصلة على قدر كافٍ من التعليم بوصفهما أكبر الحواجز التي تواجهها^٧. وقد منعت هذه التحديات القطاع الخاص من زيادة قوته العاملة الوطنية

(2015). وسوف تستفيد بلدان كثيرة من مواصلة تعزيز رقابتها على القطاع المالي بما في ذلك إجراء اختبارات أكثر تواتراً ودقة للقدرة على تحمل الضغوط. وينبغي مواصلة تعزيز أطر السلامة الاحترازية الكلية عند الضرورة عن طريق توضيح الاختصاصات المتعلقة بالاستقرار المالي الكلي، وتعزيز التنسيق بين الهيئات، وإضفاء الطابع الرسمي على مجموعة أدوات السياسات المتاحة وتنقيحها، وتطوير البنية التحتية للسوق لتنفيذ السياسات على نحو فعال (تقرير IMF 2015b). وعلى الجانب التنظيمي، يحظى التقدم المستمر في تنفيذ القواعد التنظيمية وفق اتفاقية بازل بالترحيب.

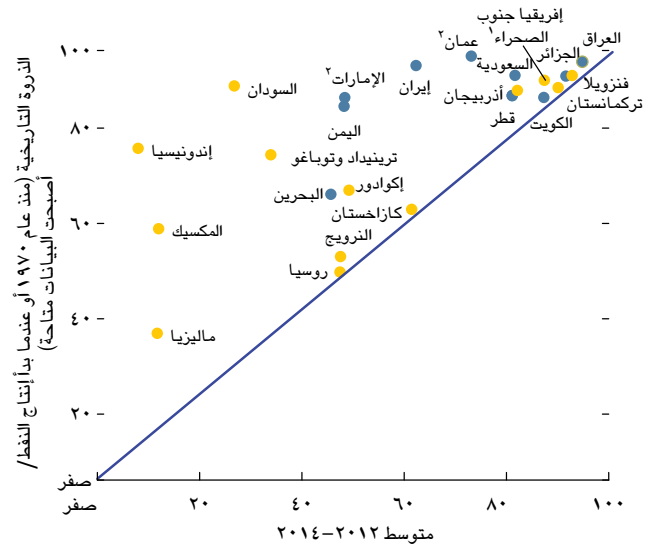
تسريع وتيرة تنويع النشاط الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص

في ضوء الواقع الجديد في سوق النفط وتخفيض حجم القطاع العام، على البلدان أن تسرع وتيرة الإصلاحات الهيكلية لتنويع اقتصاداتها بعيداً عن الهيدروكربونات وتعزيز دور القطاع الخاص. وسيستغرق النجاح في تنفيذ هذه الإصلاحات حتماً بعض الوقت ولكنها ستكون بالغة الأهمية لضمان توفير فرص العمل في ضوء التزايد السريع في القوى العاملة.

وقد وضعت معظم البلدان المصدرة للنفط خططاً إنمائية استراتيجية، بما فيها «رؤية السعودية ٢٠٣٠» التي وضعت في الفترة الأخيرة. وعادة ما تتوقع هذه الخطط مساعدة عدة قطاعات استراتيجية مثل اللوجستيات، والسياحة، والطاقة، والخدمات المالية، والرعاية الصحية، والصناعات التحويلية على تلبية الحاجة الملحة إلى توفير فرص العمل وتحقيق النمو في القطاع الخاص. وحقق صناع السياسات بعض التقدم في زيادة دور القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الكويت وعمان، ومن المتوقع أن تسلك بلدان أخرى (مثل المملكة العربية السعودية) نفس المسار. وتعكف عدة بلدان على إعداد خطط للخصخصة (هناك خطة قيد التنفيذ في إيران، في حين لا تزال الكويت وعمان والمملكة العربية السعودية في مراحل إعداد خططها). وتم تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لقدرتها المحتملة على توفير الوظائف على مستوى مجلس التعاون الخليجي. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف عدة بلدان على تحديث قوانينها بشأن الاستثمار والعمل (الجزائر والبحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية). وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة تراجعاً في السنوات الأخيرة؛ ومن شأن الحد من البيروقراطية وارتفاع مستوى جودة

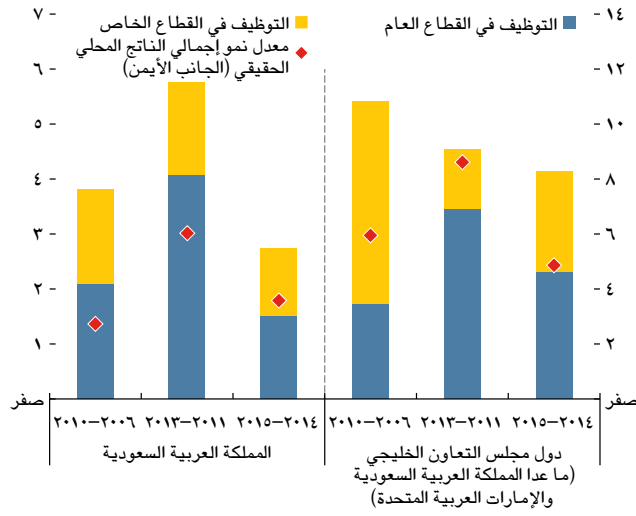
^٦ تحدد دراسة Mitra and others (2016) ثلاثة من مجالات السياسات لدفع آفاق النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، وهي تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز مهارات العمالة، وتطوير الأسواق المالية.
^٧ راجع على سبيل المثال مؤشر التنافسية العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٥).

الشكل البياني ٩-١: تنويع الصادرات (الصادرات النفطية % من مجموع الصادرات)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ إفريقيا جنوب الصحراء تمثل متوسط أنغولا وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون ونيجيريا.
٢ ما عدا إعادة التصدير.
٣ لا تشمل إعادة التصدير.

الشكل البياني ١٠-١: توظيف المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي (المساهمات في نمو توظيف العمالة)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وتكتسي برامج التدريب أهمية كبيرة حيث إنها تساعد على جعل النمو أكثر شمولاً للجميع، وتساعد بالتالي على تخفيف الضغوط الاجتماعية (راجع الإطار ٢-٢). ومع تزايد سرعة تنوع الاقتصادات وتحولها بعيداً عن الصناعات الهيدروكربونية، ستنشأ الحاجة إلى اكتساب مهارات جديدة للنجاح في القطاع الخاص، بالنسبة للعمال الجدد والحاليين على حد سواء. وينبغي أن تركز عمليات تحديث برامج التعليم والتدريب وإعادة التدريب على الحد من عدم الاتساق بين المهارات ومتطلبات سوق العمل، مع مراعاة احتياجات القطاع الخاص في المستقبل.^٨

^٨ على سبيل المثال كان نجاح ماليزيا في تنويع اقتصادها مصحوباً ببرامج حكومية أتاحت تنمية مهارات العمالة بشكل مستمر، في حين أن نجاح صناعات السيارات في المكسيك استند إلى التدريب المحلي للمهندسين إلى جانب توفير حوافز حكومية للشركات من أجل تقديم مزيد من التدريب للعمال في الخارج.

بشكل كبير في حين تباطأ نمو توظيف المواطنين في القطاع العام (الشكل البياني ١٠-١). وتشمل الإصلاحات الجارية تجميد التعيينات في القطاع العام (العراق وعمان)، وخططا لزيادة مرونة انتقال العمالة الأجنبية بين أصحاب العمل (قطر والمملكة العربية السعودية)، وزيادة الرسوم على تأشيرات العمل الممنوحة للأجانب (البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية). وسيؤدي تضيق فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص إلى زيادة جذب العمل في القطاع الخاص للمواطنين. ووجد أن سياسات سوق العمل الفعالة التكميلية الموجودة في مختلف أنحاء المنطقة تحسن نتائج سوق العمل عندما تكون مصممة بشكل جيد (يناقش الإطار ٢-٢ العوامل التي تؤدي إلى نجاح هذه البرامج).

الإطار ١-١: دول مجلس التعاون الخليجي: ما مدى حدة تباطؤ النمو؟

بدأت معظم البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) في تعديل سياسات المالية العامة للتكيف مع الواقع الجديد لاستقرار أسعار النفط عند مستوى منخفض. وكانت تدابير تخفيض العجز في المالية العامة كبيرة للغاية في دول مجلس التعاون الخليجي — فمن المتوقع أن ينخفض متوسط العجز غير النفطي بنحو ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وفي حين أن هناك حاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة بما يكفل استمرارية المالية العامة وتحقيق العدالة بين الأجيال وإعادة بناء الاحتياطات الوقائية، فإن التدابير المتخذة ستؤثر حتماً على النمو.

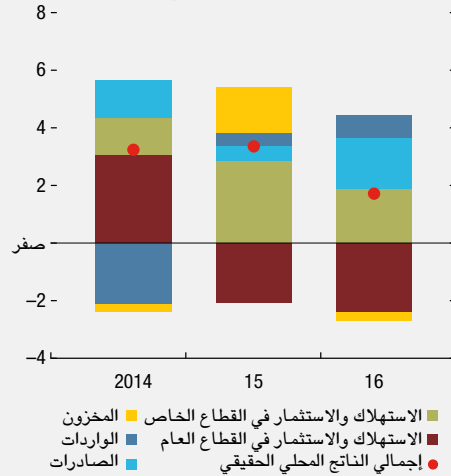
ولكن إلى أي مدى يمكن أن يتباطأ النمو؟ من المتوقع أن ينخفض نمو القطاعات غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي من ٥,٥٪ في عام ٢٠١٤ إلى ١,٧٥٪ هذا العام، في حين تحول النمو غير النفطي في المملكة العربية السعودية في الفترة الأخيرة إلى الجانب السالب على أساس سنوي مقارنةً بذلك لربعين متتاليين. ويمكن أن يؤدي انخفاض الاستهلاك والاستثمار في القطاع العام إلى فقدان ما يزيد على نقطتين مئويتين من أداء النمو المقدر في دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٥ والتوقعات لعام ٢٠١٦ (الشكل البياني ١-١-١). وفي العام الماضي، أمكن تعويض هذا التراجع الكبير في إنفاق القطاع العام بفضل صلاية الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص فضلاً على زيادة إنتاج الهيدروكربونات^١. غير أن التأثير السلبي على النمو سيكون أقوى هذا العام، على الرغم من امتصاص قسم من تأثير التراجع نتيجة ارتفاع الصادرات — خاصة بسبب مستويات إنتاج البتروكيماويات الأعلى من المتوقع في المملكة العربية السعودية — وانخفاض الواردات.

ويشير أحد نماذج الاقتصاد القياسي للنمو في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن هناك درجة عالية من عدم اليقين حول التنبؤات الأساسية (الشكل البياني ١-١-٢). وقد يكون النمو أقوى أو أضعف من التوقعات الحالية. فعلى الجانب السلبي، يمكن أن تؤدي حلقة من الآثار السلبية المرتدة بين تخفيض إنفاق الموازنة وتشديد أوضاع الائتمان إلى الحد من قدرة القطاع الخاص على تعويض التباطؤ الاقتصادي الناتج عن انخفاض حجم القطاع العام. وعلى الجانب الإيجابي، قد تكون التحديات التي تواجه النمو أقل من المتوقع إذا كانت مكونات سياسات ضبط أوضاع المالية العامة مواتية.

ومن أجل تعزيز آفاق النمو وتوفير الوظائف، ينبغي تنفيذ ضبط أوضاع المالية العامة على نحو داعم للنمو وأن يقرن بهذه السياسات الداعمة:

- استخدام تدابير المالية العامة المناسبة: فينبغي توجيه خفض الإنفاق نحو النفقات التي لها أصغر أثر سلبي على النمو، مثل تلك التي يؤدي معظمها إلى انخفاض الواردات والوفورات. غير أن الأثر السلبي لتخفيض الإنفاق على النمو يمكن أن يزداد مع مرور الوقت بعد أن تُستنفذ الإجراءات الأسهل التي يمكن أن تلجأ إليها الحكومة وتواجه الحاجة إلى كبح النفقات الأساسية، مثل فاتورة أجور القطاع العام، وهو ما قد يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك.

الشكل البياني ١-١-١: دول مجلس التعاون الخليجي: المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠١٤-٢٠١٦ (نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي)



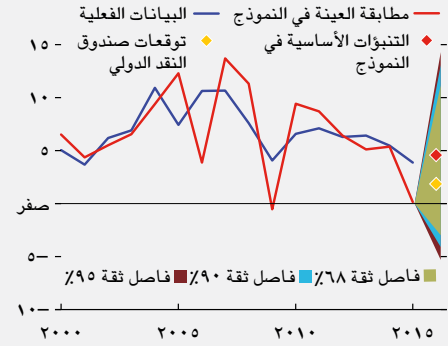
المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

إعداد مارتين سومر، وأرمند فوجيو، وأمير صادقي، بمساعدة بحثية من يوفي ساي، وسيباستيان هيردور. سجلت عمان والمملكة العربية السعودية أسرع الخطوات في ضبط أوضاع المالية العامة — إذ بلغ حوالي ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وفي عمان، يعزى حوالي نصف هذا التصحيح إلى انخفاض الواردات المتعلقة بالدفاع والانخفاض التلقائي في دعم الطاقة داخل الموازنة نتيجة انخفاض الأسعار الدولية للنفط. وفي المملكة العربية السعودية، ساهم انخفاض مشتريات الأراضي من أجل مشروعات البنية التحتية بشكل كبير في عملية الضبط. ولكن من المرجح أن كل هذه التدابير لم يكن لها تأثير مباشر على النمو أو أن تأثيرها كان صغيراً جداً.

^٢ يشمل هذا النموذج إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي، ونفقات المالية العامة، وأسعار النفط، ونمو الائتمان ومتغيرات لضبط آثار الأزمة المالية العالمية وفترة ما بعد الربيع العربي. ويتم تقدير انحدار السلسلة الزمنية للبيانات المقطعية بأثر ثابتة باستخدام بيانات لجميع دول مجلس التعاون الخليجي الستة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥.

الإطار ١-١: (تتمة)

الشكل البياني ١-١-٢: مجلس التعاون الخليجي: نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي
(٪، مرجحاً بتعديل القوى الشرائية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ومن المرجح أن يؤدي فرض ضريبة القيمة المضافة والضرائب العقارية، وإلغاء الإعفاءات، وزيادة الضرائب الانتقائية إلى تأثير أقل ضرراً على النمو مقارنة بالبدائل الأخرى.

• تجنب التخفيضات الحادة: فسيكون من المستصوب توزيع تدابير تخفيض العجز على فترة زمنية للسماح للقطاع الخاص بالتكيف مع الإصلاحات.

• الحفاظ على تدفق الائتمان المصرفي: فيمكن أن يخفف صناع السياسات مخاطر المحنة المزدوجة الناجمة عن التشديد المتزامن لسياسات المالية العامة وتوافر الائتمان عن طريق ضمان توافر سيولة كافية في النظام المالي، مثلاً عن طريق خفض الاحتياطات الإلزامية وزيادة النسبة المسموح بها للقروض إلى الودائع، حسب مقتضى الحال.

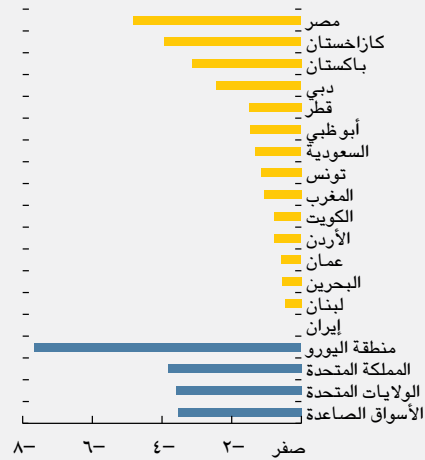
• البحث عن فرص جديدة للنمو: فمن شأن الإصلاحات الهيكلية القوية أن تدعم نشاط القطاع الخاص وتجذب الاستثمار الأجنبي مع مرور الوقت، وتقلص بالتالي اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي المفرط على عائدات النفط والإنفاق العام. وفي عُمان، على سبيل المثال، ازدادت ثقة القطاع الخاص بفضل الخطة الإنمائية المصممة بعناية، وتحديد أولويات الاستثمار العام، وصياغة قانون الاستثمار الأجنبي. وفي البحرين، من المتوقع أن يحظى النمو بدعم جراء التوسعات القادمة في مصهر الألومنيوم ومصفاة النفط.

الإطار ١-٢: تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى

ظل تأثير نتيجة استفتاء المملكة المتحدة في يونيو ٢٠١٦ التي أيدت الخروج من الاتحاد الأوروبي حتى الآن محدودا على منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى. فقد تراجعت الأسواق المالية في المنطقتين عقب الإعلان عن نتيجة التصويت مباشرة، تماشيا مع التطورات العالمية. واشتمل ذلك على انخفاض أسعار النفط بنسبة ٥٪. وسجلت البورصات خسائر تتراوح بين ١٪ و ٥٪ (الشكل البياني ١-٢-١؛ مصر ودول مجلس التعاون الخليجي وكازاخستان وباكستان) واتسعت فروق مبادلات مخاطر الائتمان ذات أجل استحقاق خمس سنوات بمقدار ١٠-٢٥ نقطة أساس. وضعفت العملات بنسب ضئيلة (١,٥٪ في الجزائر وكازاخستان والمغرب، و ٥٪ في جورجيا) ولم يقع أي أثر يذكر على فروق العقود الآجلة للعملات في دول مجلس التعاون الخليجي التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي.

غير أن تصويت المملكة المتحدة على الخروج من الاتحاد الأوروبي أدى إلى زيادة عدم اليقين حول الآفاق الاقتصادية العالمية. ومن الصعب تقدير الأثر الاقتصادي الكمي لتصويت المملكة المتحدة على الخروج من الاتحاد الأوروبي في هذه المرحلة، لأسباب ليس أقلها عدم اليقين الكبير المحيط بطابع ترتيبات التجارة في المستقبل بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، واحتمال حدوث أي آثار تضاعفية من تصويت المملكة المتحدة على الخروج من الاتحاد الأوروبي على مدى رغبة البلدان الأخرى في البقاء في الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن تطول المفاوضات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، مما يزيد من عدم اليقين الاقتصادي والسياسي والمؤسسي. ومن المرجح أن يؤثر ذلك على الثقة والاستثمار، مع ما لذلك من تداعيات على حركة التجارة وأوضاع الأسواق المالية — وخاصة في البلدان الأوروبية المتقدمة — وأسعار السلع الأولية الرئيسية (الإطار ١، تقرير «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر في يوليو ٢٠١٦).

الشكل البياني ١-٢-١: استجابة البورصات للإعلان عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (التغير ٪، ٢٢-٢٦ يونيو ٢٠١٦)



المصادر: مؤسسة Bloomberg؛ ومؤسسة Haver Analytics.

وتتسم الروابط الاقتصادية الثنائية بين معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى من ناحية، والمملكة المتحدة من ناحية أخرى بأنها محدودة — بما في ذلك من خلال التجارة (الشكل البياني ١-٢-٢)، وتحويلات العاملين، والجهاز المصرفي (الشكل البياني ١-٢-٣)، والاستثمار الأجنبي المباشر. والاستثناء من ذلك هو اعتماد بعض البنوك في البحرين ومصر وقطر والإمارات العربية المتحدة على الاقتراض من أسواق الجعلة في المملكة المتحدة، الذي يمكن أن يثير مشكلة في حالة زيادة تكاليف التمويل بصورة حادة.

ويمكن أن تؤدي الزيادة الحادة في تجنب المخاطر عالميا إلى رفع تكاليف التمويل الخارجي لبلدان ومصارف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. فإن البلدان التي تكون مراكز مالياتها العامة ضعيفة (مصر) أو تلك التي يتوقع أن تلجأ إلى الأسواق الدولية في الشهور القادمة لتمويل عجز موازنتها (مثل مصر وباكستان والمملكة العربية السعودية)، وكذلك البنوك التي تعتمد على التمويل الخارجي (وخاصة في البحرين والإمارات العربية المتحدة) تتأثر سلبا أيضا من خلال هذه القناة. وتتسم الانكشافات عبر الحدود أمام البنوك الأوروبية بأنها كبيرة في حالة المغرب وتونس.

وسيكون لتباطؤ النمو في منطقة اليورو نتيجة تصويت المملكة المتحدة على الخروج من الاتحاد الأوروبي تأثير كبير على بلدان منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى. وتربطها علاقات قوية بمنطقة اليورو من خلال التجارة وتحويلات العاملين والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة وخاصة البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المستوردة للنفط في المغرب العربي (المغرب وتونس) ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

إعداد بريثا ميترا وخوان تريفيديو، بمساعدة بحثية من هونغ يانغ.

الإطار ١-٣: التقدم في إصلاحات أسعار الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي

تواجه منطقة مجلس التعاون الخليجي تقلص إيراداتها النفطية فنفذت إصلاحات في أسعار الطاقة كوسيلة لتخفيض الإنفاق. وشهدت جميع دول مجلس التعاون الخليجي زيادة في أسعار الطاقة، حدث معظمها منذ أن بدأت أسعار النفط في الانخفاض في منتصف عام ٢٠١٤، على الرغم من اختلاف عمق واتساع الإصلاحات اختلافا كبيرا بين البلدان. وفي الفترة من يناير إلى يوليو ٢٠١٦، كان متوسط أسعار الديزل في الإمارات العربية المتحدة وعمان ومتوسط أسعار الغاز الطبيعي في البحرين وعمان قريبان جدا من مستويات الأسعار في الولايات المتحدة أو أعلى منها (الجدول ١-٣-١). وقد بدأت المملكة العربية السعودية إصلاحات كبيرة في أسعار الطاقة في أواخر عام ٢٠١٥، وتعتزم أن تواصل رفع الأسعار المحلية تدريجيا على مدى السنوات الخمسة القادمة. وبدأت قطر إصلاحات الأسعار، ولكن لا تزال الأسعار المحلية في كل من قطر والمملكة العربية السعودية أقل من المستويات الدولية بكثير. وطبقت الكويت زيادة كبيرة في أسعار البنزين في سبتمبر من هذا العام، ومن المتوقع أن تزيد أسعار الكهرباء أيضا في العام القادم (الجدول ١-٣-٤). وإلى جانب إصلاحات أسعار الطاقة، بدأت عدة دول في مجلس التعاون الخليجي تنفيذ سياسات لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة وتكشف مدى إمكانية توليد الكهرباء من خلال مصادر متجددة.

الجدول ١-٣-١: أسعار منتجات الطاقة: دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة (متوسط يناير — يوليو ٢٠١٦ أو أحدث بيانات متاحة)

البنزين	الديزل	الغاز الطبيعي	الكهرباء
(دولار أمريكي للتر)	(دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية كيلواط/ساعة)	(دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية كيلواط/ساعة)	(دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية كيلواط/ساعة)
٠,٣٨	٠,٣٢	٢,٧٥	٠,٠٤
٠,١٩	٠,٣٩	١,٥٠	٠,٠١
٠,٤٢	٠,٤٣	٣,٠٠	٠,٠٤
٠,٣٥	٠,٣٧	٠,٧٥	٠,٠٥
٠,٢٢	٠,١٠	١,٥٠	٠,١٠
٠,٤١	٠,٤٣	٠,٧٥	٠,١٢
٠,٣٣	٠,٣٤	١,٧١	٠,٠٦
٠,٤٢	٠,٤٣	٣,٠٠	٠,١٢
٠,٥١	٠,٤٥	٢,١٨	٠,١٠

المصادر: الأسعار الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي مأخوذة من السلطات الوطنية وهي متوسطات للبنزين ٩٠ و٩٥ أوكتان. وأسعار الولايات المتحدة للبنزين (متوسط الدرجة المتوسطة والعالية) والديزل مصدرها هو وزارة الطاقة (إدارة معلومات الطاقة) وهي معدلة لمراعاة الضرائب. وبالنسبة للغاز الطبيعي فالسعر على أساس التسليم الفوري في مجمع أنابيب «هنري». وتعريفات الكهرباء للولايات المتحدة تشمل الضرائب ومصدرها إدارة معلومات الطاقة.

وسيساعد ارتفاع أسعار الطاقة على إبطاء النمو السريع في استهلاك الطاقة في المنطقة وسيدعم تصحيح أوضاع المالية العامة. واستهلاك الفرد من الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي ليس مرتفعا فحسب، ولكنه يتزايد أيضا بسرعة (وبصفة خاصة في قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). وتتراوح تقديرات متوسط التكلفة الضمنية للمستوى المنخفض لأسعار الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي الستة استنادا إلى أسعار ٢٠١٦ بين ٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي للإمارات العربية المتحدة إلى أكثر من ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي للكويت (الجدول ١-٣-٢). وتختلف التكلفة الصريحة لدعم الطاقة في موازنات دول منطقة مجلس التعاون الخليجي اختلافا كبيرا، ولكنها تبلغ نحو ١٪ في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة (الجدول ١-٣-٣). وإصلاحات أسعار الطاقة التي جرت في الفترة الأخيرة ستدعم تصحيح أوضاع المالية العامة من خلال تخفيض إنفاق الموازنة على الدعم الصريح للطاقة و/أو من خلال زيادة الإيرادات من بيع منتجات الطاقة محليا.

وعلى دول مجلس التعاون الخليجي أن تواصل التأكد من نجاح واستمرارية إصلاحاتها لأسعار الطاقة. ولهذا الغرض، ستكون حملات التواصل الفعالة مهمة لتوضيح الأساس المنطقي لهذه الإصلاحات وأهدافها وفوائدها، وإبلاغ عامة الجمهور بتبعية زيادات الأسعار، واستحداث تدابير واضحة وشفافة لتعويض أثر الزيادات في الأسعار على الأسر منخفضة الدخل. وخلصت

إعداد مليكة بانث.

الإطار ١-٣: (تابع)

الجدول ١-٣-٣: تقديرات التكلفة الصريحة للطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي المدرجة في الموازنة^١

	مليارات الدولارات الأمريكية	% من إجمالي الناتج المحلي
البحرين	١,١	٣,٥
الكويت	٧,٨	٦,٨
عمان	٠,٨	١,٣
قطر	١,٢	٠,٧
المملكة العربية السعودية	٠,٠	٠,٠
الإمارات العربية المتحدة
دول مجلس التعاون الخليجي ^٢	١٠,٩	١,١

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ تُستخدم أرقام موازنة عام ٢٠١٦ للبحرين وعمان؛ وأرقام موازنة عام ٢٠١٥ للدول الأخرى. وتستند تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي بالنسبة لقطر في عام ٢٠١٥ إلى البيانات التاريخية.
^٢ تُستبعد الإمارات العربية المتحدة من مجموع دول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول ١-٣-٢: تقديرات التكلفة الضمنية للطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي^١ (% من إجمالي الناتج المحلي)

	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
البحرين	٣,٦	٥,٤	٧,٤
الكويت	٧,٢	٨,٠	٧,٥
عمان	٢,٨	٤,٦	٧,١
قطر	٣,٥	٤,٥	٥,٠
المملكة العربية السعودية	٤,٢	٧,٣	٩,٣
الإمارات العربية المتحدة	٠,٨	١,٣	٢,٤
دول مجلس التعاون الخليجي	٣,٤	٥,٣	٦,٧

المصادر: الموقع الإلكتروني: GlobalPetrolPrices.com؛ والهيئات الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ والإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة؛ وبيانات أسعار السلع الأولية الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ التكلفة الضمنية لمنتجات الطاقة — بما في ذلك البنزين والديزل والغاز الطبيعي والكهرباء — تقدر باستخدام منهجية فجوة الأسعار (أسعار عام ٢٠١٦ هي متوسطات الفترة من يناير إلى يوليو ٢٠١٦ أو أحدث بيانات متاحة)، صندوق النقد الدولي (٢٠١٥).

دراسة أجراها صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٣ للفتترات الرئيسية التي شهدت إصلاح أسعار الطاقة (خلال الفترة من بداية التسعينات إلى العقد الثاني من الألفينات) إلى أن البلدان التي أجرت الإصلاحات اعتمدت في معظم الحالات على تدابير تخفيفية لحماية الفقراء: سواء عن طريق تحويلات نقدية موجهة أو توسيع نطاق البرامج الاجتماعية القائمة. وفي أرمينيا وإندونيسيا والأردن، ساعدت برامج التحويلات على كسب الدعم للإصلاحات. واشتملت التدابير التخفيفية الرامية إلى مساعدة القطاع الإنتاجي على التصحيح التدريجي للأسعار (مثلا للغاز الطبيعي في البحرين) والدعم المالي لمؤسسات مختارة للحد من كثافة استخدام الطاقة (إيران). وبعد رفع الأسعار، يمكن أن يؤدي وضع صيغة للتسعير التلقائي — كما هو الحال في عمان والإمارات العربية المتحدة ومؤخرا في قطر وكما أعلن في الكويت — إلى الحد من مخاطر ضياع تأثير الإصلاحات وضمان انعكاس التغيرات في الأسعار الدولية على الأسعار المحلية في الوقت المناسب.

الإطار ١-٣: (تابع)

الجدول ١-٣-٤: مستجدات إصلاح أسعار الطاقة مؤخرا في دول مجلس التعاون الخليجي

البحرين	قبل هبوط أسعار النفط (قبل منتصف عام ٢٠١٤)	بعد هبوط أسعار النفط (بعد منتصف عام ٢٠١٤)
البحرين	ارتفع سعر الغاز للمؤسسات الصناعية القائمة بنسبة ٥٠٪ ابتداء من يناير ٢٠١٢، من ١,٥٠ دولار إلى ٢,٢٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، في حين أن السعر للمؤسسات الصناعية الجديدة ظل عند ٢,٥٠ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (الأسعار للعملاء الجدد زادت من ١,٣٠ دولار إلى ٢,٥٠ دولار في إبريل ٢٠١٠).	أعلنت السلطات في مارس ٢٠١٥ عن زيادة سنوية قدرها ٢٥,٠ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في سعر الغاز للمستخدمين من القطاع الصناعي ابتداء من ١ إبريل ٢٠١٥ حتى يصل السعر إلى ٤,٠ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بحلول إبريل ٢٠٢١. وفي مارس ٢٠١٥، رفعت السلطات أسعار الوقود في المحطات البحرية. وجرى تعديل هيكل تعريفات الكهرباء والماء للمستخدمين من غير الأسر، وزادت التعريفات على مستويات الاستهلاك الأعلى (أكتوبر ٢٠١٣). وفي يناير ٢٠١٦، رفعت السلطات سعر البنزين في محطات التزود بالوقود بنسبة ٦٠٪. وسيتم تطبيق زيادات في أسعار الديزل والكيروسين وغاز البترول المسال والكهرباء والماء تدريجيا بحلول عام ٢٠١٩. ويعفى الخبازون وصيادو الأسماك من الزيادات في أسعار الديزل والكيروسين، في حين أن معظم الأسر والمشروعات الصغيرة البحرينية معفاة من ارتفاع تعريفات الكهرباء والماء.
الكويت	...	ضاعفت الكويت أسعار الديزل في يناير ٢٠١٥. ووافقت السلطات على زيادة في أسعار البنزين بنسبة ٧٠٪ في المتوسط وأعلنت عن هذه الزيادة، لبدء تطبيقها اعتبارا من سبتمبر ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم لجنة حكومية بمراجعة أسعار البنزين الجديدة كل ثلاثة شهور تبعا لتطورات أسعار النفط الدولية. وأقر البرلمان قانونا جديدا لإصلاح دعم الماء والكهرباء، وسيبدأ تطبيق التعريفات الجديدة اعتبارا من مايو ٢٠١٧.
عمان	في يناير ٢٠١٥، تضاعف سعر الغاز الطبيعي المستخدم في الصناعة، تنفيذا لاتفاق أبرم في عام ٢٠١٣.	نفذت السلطات في عام ٢٠١٦ إصلاحا بشأن دعم الوقود، حيث ربطت الأسعار المحلية بالأسعار الدولية، مع إجراء مراجعات شهرية لأسعار المستهلكين. وزادت تعريفات الماء في مارس ٢٠١٦ للمستخدمين الحكوميين والتجاربيين والصناعيين؛ وهناك اقتراح بزيادة تعريفات الكهرباء لهؤلاء المستخدمين.
قطر	رفعت قطر أسعار البنزين في محطات التزود بالوقود بنسبة ٢٥٪ والديزل بنسبة ٣٠٪ في يناير ٢٠١١. ورفعت أسعار الديزل مرة أخرى في مايو ٢٠١٤، بنسبة ٥٠٪.	ارتفعت أسعار الماء والكهرباء في أكتوبر ٢٠١٥ وحددت التعريفات لشرائح الاستهلاك المختلفة. وفي يناير ٢٠١٦، ارتفعت أسعار البنزين مرة أخرى بنسبة ٣٠٪. وأنشأت السلطات لجنة تقدم توصيات بشأن ما إذا كان ينبغي تعديل الأسعار، استنادا إلى التطورات في الأسواق العالمية والإقليمية؛ وزادت الأسعار مرة أخرى زيادة طفيفة بنسبة ٤٪ في أغسطس.
المملكة العربية السعودية	رفعت المملكة العربية السعودية متوسط سعر الكهرباء المباع إلى المستخدمين من غير الأسر بأكثر من ٢٠٪ في ١ يوليو ٢٠١٠.	أعلنت السلطات في ديسمبر ٢٠١٥ عن زيادة في أسعار الوقود (تتراوح ما بين ١٠٪ و١٣٤٪) على معظم منتجات الطاقة والماء الرئيسية بالنسبة للشركات والأسر.

المصدر: السلطات الوطنية.

الإطار ١-١: (تتمة)

الإمارات العربية المتحدة	قبل هبوط أسعار النفط (قبل منتصف عام ٢٠١٤)	بعد هبوط أسعار النفط (بعد منتصف عام ٢٠١٤)
<p>رفعت الإمارات العربية المتحدة أسعار البنزين في عام ٢٠١٠ إلى أعلى مستوى في دول مجلس التعاون الخليجي. ورفعت دبي تعريفات الماء والكهرباء بنسبة ١٥٪ في مطلع عام ٢٠١١.</p>	<p>أجرت الإمارات العربية المتحدة إصلاحا في أغسطس ٢٠١٥ لسياسة تسعير الوقود عن طريق اعتماد آلية لتعديل أسعار البنزين والديزل شهريا وفقا للأسعار الدولية؛ ووفق هذا الإصلاح، زادت أسعار البنزين بنسبة ٢٥٪ وانخفضت أسعار الديزل بنسبة ٢٩٪. وتعكف أبوظبي حالياً على وضع استراتيجية شاملة بشأن استهلاك الكهرباء والماء، أدت إلى زيادة التعريفات في يناير ٢٠١٥ (بنسبة ١٧٠٪ للماء و٤٠٪ للكهرباء). وزادت تعريفات الماء والكهرباء مرة أخرى بنسبة ١٤٪ إلى ١٧٪ في يناير ٢٠١٦. وتعتمد السلطات إلغاء الدعم المتبقي على الكهرباء والماء والغاز تدريجيا، مع حماية الشريحة منخفضة الدخل من المستهلكين.</p>	<p>المصدر: السلطات الوطنية.</p>

المراجع

- Lledo, V., and M. Poplawski-Ribeiro. 2013. "Fiscal Policy Implementation in Sub-Saharan Africa." *World Development* 46: 79–91.
- Lukonga, I., and M. Souissi. 2015. "How Might the Sustained Decline in Oil Prices Affect MENA and CCA Banking Systems?" Chapter 6 in *Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia*. Washington: International Monetary Fund.
- Mitra, P., A. Hosny, G. Minasyan, G. Abajyan, and M. Fischer. 2016. "Avoiding the New Mediocre: Raising Potential Growth in the Middle East and Central Asia." Middle East and Central Asia Departmental Paper 16/1, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Rother, B., G. G. Pierre, D. Lombardo, R. Herrala, P. Toffano, E. Roos, G. Auclair, and K. Manasseh. Forthcoming. "The Economic Impact of Conflicts and the Refugee Crisis in the Middle East and North Africa." Staff Discussion Note, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Sommer, M., G. Auclair, S. Quayyum, A. Tiffin, and B. Versailles. 2015. "Fiscal Adjustment to Lower Oil Prices in MENA and CCA Oil Exporters." Chapter 4 in *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia*. Washington: International Monetary Fund.
- Sommer, M., G. Auclair, A. Fouejieu, I. Lukonga, S. Quayyum, A. Sadeghi, G. Shbaikat, A. Tiffin, J. Trevino, and B. Versailles. 2016. "Learning to Live with Cheaper Oil." Middle East and Central Asia Departmental Paper 16/3, International Monetary Fund, Washington, DC.
- World Economic Forum. 2015. *The Global Competitiveness Report 2015–16*. Geneva: World Economic Forum.
- Albino-War, M., S. Cerovic, F. Grigoli, J. Flores, J. Kapsoli, H. Qu, Y. Said, B. Shukurov, M. Sommer, and S. Yoon. 2014. "Making the Most of Public Investment in MENA and CCA Oil-Exporting Countries." Staff Discussion Note 14/10, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Cherif, R., F. Hasanov, and M. Zhu (eds). 2016. *Breaking the Oil Spell*. Washington: International Monetary Fund.
- Husain, A., R. Arezki, P. Breuer, V. Haksar, T. Helbling, P. Medas, and M. Sommer. 2015. "Global Implications of Lower Oil Prices." Staff Discussion Note 15/15, International Monetary Fund, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2014. "Assessing Concentration Risks in GCC Banks." Paper presented at the Annual Meeting of GCC Ministers of Finance and Central Bank Governors. Kuwait City, October 25.
- . 2015a. *Fiscal Monitor*. Washington, April.
- . 2015b. "Oil Prices, Financial Stability, and the Use of Countercyclical Macroprudential Policies in the GCC." Paper presented at the Annual Meeting of GCC Ministers of Finance and Central Bank Governors. Doha, November 10.
- . 2016. *Fiscal Monitor*. Washington, April.
- Jewell, A., M. Mansour, P. Mitra, and C. Sdravovich. 2015. "Fair Taxation in the Middle East and North Africa." Staff Discussion Note 15/16, International Monetary Fund, Washington, DC.

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

توقعات						
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	متوسط ٢٠١٢-٢٠١١	
٢,٩	٣,٣	١,٦	٢,٧	٢,٠	٥,٤	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي، %)						
٢,٩	٣,٦	٣,٩	٣,٨	٢,٨	٣,٧	الجزائر
١,٨	٢,١	٢,٩	٤,٤	٥,٤	٥,١	البحرين
٤,١	٤,٥	٠,٤	٤,٣	١,٩-	٤,٣	جمهورية إيران الإسلامية
٠,٥	١٠,٣	٢,٤-	٠,٤-	٧,٦	...	العراق
٢,٦	٢,٥	١,١	٠,٦	٠,٤	٥,٥	الكويت
١٣,٧	٣,٣-	٦,٤-	٢٤,٠-	١٣,٦-	٧,١	ليبيا
٢,٦	١,٨	٣,٣	٢,٩	٣,٢	٣,٨	عمان
٣,٤	٢,٦	٣,٧	٤,٠	٤,٦	١٢,٤	قطر
٢,٠	١,٢	٣,٥	٣,٦	٢,٧	٤,٣	المملكة العربية السعودية
٢,٥	٢,٣	٤,٠	٣,١	٤,٧	٥,٠	الإمارات العربية المتحدة
١٢,٦	٤,٢-	٢٨,١-	٠,٢-	٤,٨	٣,٠	اليمن
٤,٢	٤,٧	٥,٥	٥,٨	١٠,٤	٧,٥	تضخم أسعار المستهلكين
(المتوسط السنوي، %)						
٤,٨	٥,٩	٤,٨	٢,٩	٣,٣	٣,٨	الجزائر
٣,٠	٢,٦	١,٨	٢,٧	٣,٣	١,٥	البحرين
٧,٢	٧,٤	١١,٩	١٥,٦	٣٤,٧	١٦,٣	جمهورية إيران الإسلامية
٢,٠	٢,٠	١,٤	٢,٢	١,٩	١٧,٠	العراق
٣,٨	٣,٤	٣,٢	٢,٩	٢,٧	٣,٢	الكويت
١٢,٥	١٤,٢	١٤,١	٢,٨	٢,٦	٥,٤	ليبيا
٣,١	١,١	٠,١	١,٠	١,٢	٢,٨	عمان
٣,١	٣,٠	١,٨	٣,٤	٣,١	٤,٥	قطر
٢,٠	٤,٠	٢,٢	٢,٧	٣,٥	٢,١	المملكة العربية السعودية
٣,١	٣,٦	٤,١	٢,٣	١,١	٤,٥	الإمارات العربية المتحدة
١٨,٠	٥,٠	٣٩,٤	٨,٢	١١,٠	١١,٦	اليمن
٦,٢-	٩,٢-	٩,٥-	٠,٧-	٤,٣	٦,٧	رصيد المالية العامة الكلي للحكومة العامة
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)						
٩,٥-	١٣,٣-	١٦,٨-	٨,٠-	٠,٩-	٣,٩	الجزائر
١١,٧-	١٤,٧-	١٥,١-	٥,٨-	٥,٤-	٠,٠	البحرين ^١
١,٠-	١,١-	٢,٠-	١,٢-	٢,٢-	١,٩	جمهورية إيران الإسلامية ^٢
٥,١-	١٤,١-	١٣,٧-	٥,٦-	٥,٨-	...	العراق
٣,٢	٣,٦-	١,٥	٢٨,١	٣٤,٣	٢٨,٥	الكويت ^١
٤٣,٨-	٥٦,٦-	٥٢,٥-	٤٠,٣-	٤,٠-	١٢,٧	ليبيا
١٠,٣-	١٣,٥-	١٦,٥-	١,١-	٤,٧	٩,٢	عمان ^١
١٠,١-	٧,٦-	٥,٤	١٥,٠	٢٢,٢	٩,٣	قطر
٩,٥-	١٣,٠-	١٥,٩-	٣,٤-	٥,٨	٨,٢	المملكة العربية السعودية
١,٩-	٣,٩-	٢,١-	٥,٠	١٠,٤	١١,١	الإمارات العربية المتحدة ^٣
٥,٥-	١١,٣-	١٠,٦-	٤,١-	٦,٩-	٢,٧-	اليمن
١,٨-	٤,٤-	٣,٨-	٨,٣	١٥,١	١٣,٤	رصيد الحساب الجاري
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)						
١٣,٧-	١٥,١-	١٦,٥-	٤,٤-	٠,٤	١٣,٥	الجزائر
٣,٨-	٤,٧-	٣,١-	٤,٦	٧,٤	٦,٣	البحرين
٣,٣	٤,٢	٢,١	٣,٨	٧,٠	٤,٩	جمهورية إيران الإسلامية
٣,٦-	١٠,٨-	٧,٢-	٠,٨-	١,٤	...	العراق
٨,٤	٣,٦	٥,٢	٣٣,٣	٣٩,٩	٣٢,٨	الكويت
٣٦,٩-	٤٧,٤-	٤٢,١-	٢٧,٨-	١٣,٥	٢٤,٤	ليبيا
١٧,٦-	٢١,٣-	١٧,٥-	٥,٧	٦,٧	٩,١	عمان
٠,٠	١,٨-	٨,٢	٢٣,٥	٢٩,٩	٢٠,٠	قطر
٢,٦-	٦,٦-	٨,٣-	٩,٨	١٨,٢	١٦,٧	المملكة العربية السعودية
٣,٢	١,١	٣,٣	١٠,٠	١٩,١	١٢,٥	الإمارات العربية المتحدة
٢,٨-	٦,١-	٥,٥-	١,٧-	٣,١-	٠,٢	اليمن

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: المتغيرات مبلغة على أساس السنة المالية بالنسبة لإيران (٢١ مارس/ ٢٠ مارس).

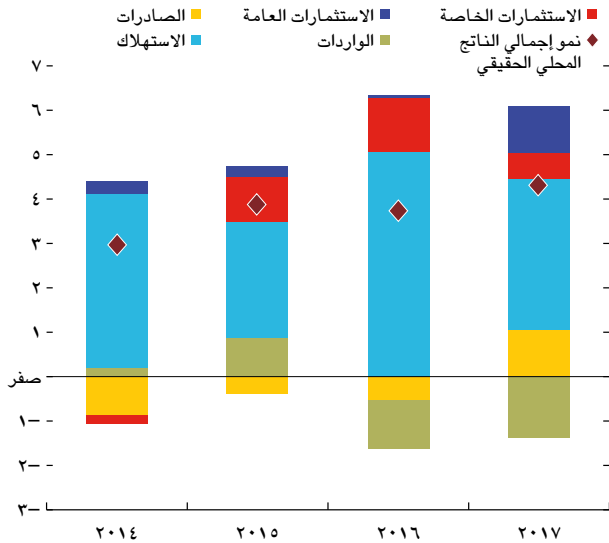
^١ الحكومة المركزية.

^٢ الحكومة المركزية وصندوق التنمية الوطني ما عدا مؤسسة الدعم الموجه.

^٣ الحسابات الموحدة للحكومة الاتحادية وإمارات أبوظبي ودبي والشارقة.

الفصل ٢ - البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: سعي حثيث لتعزيز النمو الاحتوائي في بيئة محفوفة بالتحديات

الشكل البياني ٢-١: مساهمات المكونات في النمو: يدعمه الاستهلاك ويدفعه الاستثمار (التغير: ٢٠١٤-٢٠١٧٪)



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ يُستبعد السودان من مجملات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

القواعد التنظيمية وتعزيز حماية المستثمرين (مصر والأردن والمغرب) وتيسير السياسة النقدية (الأردن وباكستان). كذلك استفادت الاستثمارات العامة من إصلاحات الدعم في الآونة الأخيرة.

ولا تزال فاتورة الأجور الضخمة في القطاع العام هي المحرك الأساسي وراء قوة الاستهلاك. وظلت تحويلات المغتربين، ومعظمها من أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي، تسهم لفترة طويلة في دعم الاستهلاك، لكنها بدأت في التراجع بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (الشكل البياني ٢-٢). كذلك ساهم انتقال آثار انخفاض أسعار النفط الى أسعار المستهلكين في دعم ثقة المستهلكين والإنفاق. غير أن التعافي الجزئي في أسعار النفط الخام مؤخرا يُتوقع أن يؤدي إلى تقلص هذه المكاسب إلى حد ما ولكن بعد مرور فترة من الوقت نظرا لأن آثار الزيادات السعريّة خلال الشهور الأخيرة لم تنتقل بعد من تجار التجزئة إلى المستهلكين. وفي المغرب،

لا يزال التقدم مستمرا نحو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي على أثر الإصلاحات الأخيرة في دعم الطاقة وانخفاض أسعار النفط. غير أن النمو لا يزال ضعيفا وهشا في ظل الصراعات الإقليمية الجارية والمعوقات الهيكلية الباقية وضعف الطلب الخارجي. وفي الأجل المتوسط، يُتوقع أن يظل النمو دون المستوى اللازم لمعالجة الارتفاع المستمر في معدلات البطالة وتدني مستوى الاحتواء الاقتصادي. ويبقى الحيز المالي المتاح محدوداً بسبب ارتفاع تكاليف خدمة الدين وفاتورة الأجور الكبيرة، كما أن مواطن الضعف الخارجية لا تزال كبيرة في بعض الحالات. ومن أجل تعزيز نمو القطاع الخاص وتوفير مزيد من فرص العمل يتعين تعميق الإصلاحات الهيكلية بغرض خفض تكاليف ممارسة الأعمال، وتحسين إمكانات الحصول على التمويل والوصول إلى أسواق الصادرات، وتحسين مهارات العمالة. وقد تساعد زيادة مرونة أسعار الصرف أيضا في تعزيز القدرة التنافسية في بعض الحالات.

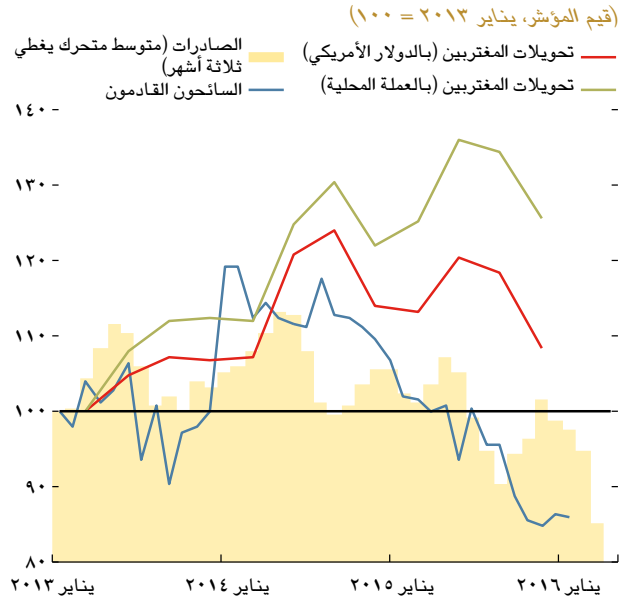
تباطؤ النشاط الاقتصادي

أدى التقدم في الآونة الأخيرة نحو تحقيق الإصلاحات والتعافي التدريجي في منطقة اليورو وتراجع أسعار النفط إلى زيادة الثقة وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. ويُتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٣,٦٪ في العام الحالي، وأن يرتفع إلى ٤,٢٪ في عام ٢٠١٧ بافتراض استمرار التقدم على صعيد الإصلاحات. ولا تزال جهود تعزيز النشاط الاقتصادي تواجه عراقيل من الصراعات الإقليمية والاضطرابات الاجتماعية المستمرة، وضعف القدرة التنافسية، والمعوقات الهيكلية العميقة. والنمو الذي تراوح ما بين ٣٪ و ٤٪ منذ الربيع العربي كان متدنيا للغاية وغير احتوائي بما يكفي لمعالجة الارتفاع المستمر في معدل البطالة (١١٪)، لا سيما بين الشباب (٢٥٪).

ومن المتوقع أن يسهم كل من الإصلاحات الهيكلية الأخيرة وتيسير السياسة النقدية في تعزيز الاستثمار الذي يُتوقع أن تزداد أهميته كأحد محركات النمو (الشكل البياني ٢-١). والعوامل التي تساعد في زيادة الاستثمارات الخاصة ونمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تتضمن أوجه التحسن في بيئة الأعمال، بما في ذلك الجهود الأولية نحو مكافحة الفساد (أفغانستان ومصر) وزيادة الطاقة الكهربائية المتاحة للصناعات (باكستان) والتقدم المحرز نحو تبسيط

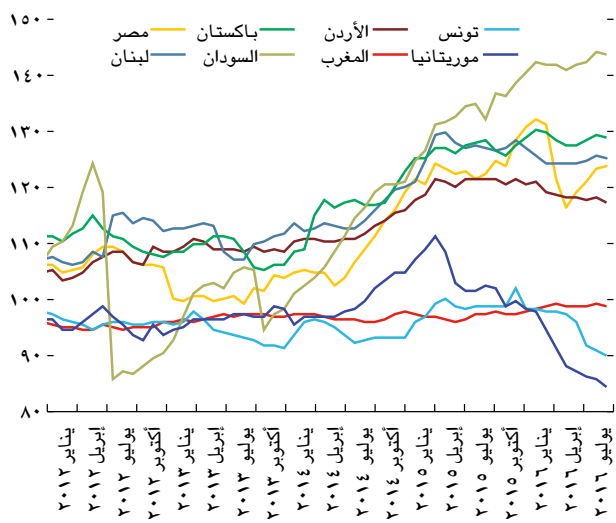
إعداد بريثا ميترا بمساعدة بحثية من جوهر أجبجان، وسيباستيان هيرادور.

الشكل البياني ٢-٢: تراجع الصادرات والسياحة وتحولات المغتربين



المصادر: مؤسسة Bloomberg, L.P. والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الصادرات وتحولات المغتربين تُقاس بالدولار الأمريكي. بيانات الصادرات محسوبة على أساس أسعار الصرف الثابتة في يناير ٢٠١٠.

الشكل البياني ٢-٣: مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

من العملات في المنطقة، ورغم التراجع الأخير في سعر الصرف (مصر وتونس) — يُتوقع أن يظل سببا وراء تقلص حصص الصادرات (مصر وموريتانيا وتونس، الشكل البياني ٢-٤). وسيستمر ارتفاع الواردات على مستوى بلدان المنطقة اتساقا مع زيادة الاستثمارات. وسوف يسهم حل مسألة نقص النقد الأجنبي في مصر أيضا في زيادة الواردات ودعم الاستثمار والإنتاج.

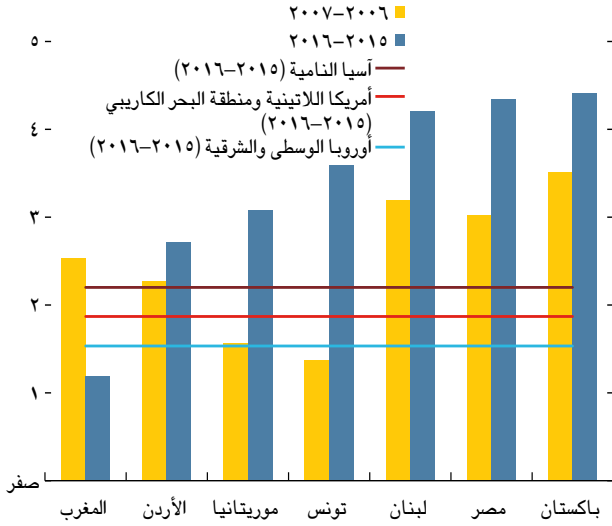
وتسهم التداعيات الناجمة عن الصراعات التي تشهدها المنطقة في إعاقه النشاط الاقتصادي. كذلك تتسبب الأوضاع الأمنية الصعبة، بما فيها الهجمات الإرهابية الأخيرة في أفغانستان ومصر وباكستان وتونس، في إضعاف الثقة (الشكل البياني ٢-٥) والإضرار بالسياحة (الشكل البياني ٢-٢). ويؤدي استيعاب أعداد متزايدة من اللاجئين (الأردن ولبنان وتونس) إلى تنامي الضغوط على خدمات البنية التحتية والصحة والتعليم.

وبالرغم من التقدم الذي تحقق في الفترة الأخيرة، لا تزال المعوقات الهيكلية التي تؤثر على النمو مستمرة. فلا يزال النشاط الاقتصادي يواجه معوقات من ضعف البنية التحتية في قطاع النقل والاتصالات ونقص الكهرباء والوقود والمياه. وتستمر معاناة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من عدم توافر الائتمان المصرفي نظرا لأن البنوك توجه معظم التمويل إلى الحكومات والشركات

أثر ضعف الإنتاج في القطاع الزراعي (الذي يوفر فرص عمل لأكثر من ثلث السكان) تأثيرا سلبيا على الدخل والاستهلاك هذا العام، ولكن من المتوقع أن يشهد القطاع انتعاشا خلال العام المقبل.

ويرجع أحد أسباب تباطؤ النشاط الخارجي إلى ضعف الطلب الخارجي وانخفاض القدرة التنافسية. وتراجعت الصادرات والسياحة تراجعا حادا في الشهور الأخيرة (الشكل البياني ٢-٢)، وهو ما يعود جزئيا إلى تباطؤ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي موريتانيا، أدى تراجع أسعار خام الحديد (الناتج أساسا عن استعادة توازن النمو في الصين) إلى انخفاض الصادرات، وكان لانخفاض أسعار النفط تأثير مماثل في السودان. ومن المتوقع أن تنتعش صادرات المنطقة إلى حد ما خلال عام ٢٠١٧ بفضل زيادة الطلب الخارجي من الاقتصادات المتقدمة. وتحديدا، يُتوقع ارتفاع الطلب المحلي في منطقة اليورو (الشريك التجاري الأكبر لمنطقة المغرب العربي) رغم المخاطر الناجمة عن نتيجة استفتاء المملكة المتحدة في يونيو ٢٠١٦ لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي (الإطار ٢-١). غير أن ضعف القدرة التنافسية (الشكل البياني ٢-٣) — الذي يعود السبب فيه أيضا إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي المرتبطة به كثير

الشكل البياني ٢-٥: الإرهاب يرفع تكلفة أنشطة الأعمال
(المؤشر ٧-١، حيث يشير الرقم ٧ إلى التكلفة الأعلى على الإطلاق)^١



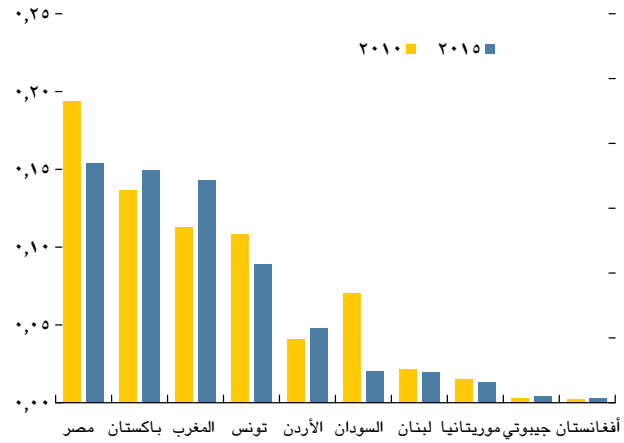
المصادر: تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٥ - ٢٠١٦ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ تكلفة الإرهاب على الأعمال مؤشر يتم حسابه على أساس مسح يسأل المقيمين عن حجم التكلفة التي تتكبدها الأعمال نتيجة للتهديدات الإرهابية.

وزيادة الطلب المحلي بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات العامة والخاصة الضخمة (مصر).

الآفاق المحتملة الباهتة في الأجل المتوسط

تظل آفاق النمو في الأجل المتوسط غير كافية لتخفيض معدلات البطالة وزيادة الدخل وتعزيز الاحتواء الاقتصادي. ولا يزال النمو الممكن ضعيفا بسبب ضعف نمو الإنتاجية وبطء تراكم رأس المال، ولا تزال المنطقة قاصرة عن اللحاق بركب البلدان النظيرة على مستوى العالم من حيث الآفاق الاقتصادية متوسطة الأجل (الشكل البياني ٢-٦)، لا سيما على أساس نصيب الفرد في ظل النمو السريع في أعداد السكان بالمنطقة. وبالرغم من ارتفاع النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، فإنه لم يؤدي حتى الآن إلى أي تغيير ملموس في معدلات البطالة (الشكل البياني ٢-٧). ويشير ضعف تأثير معدل البطالة بمعدل النمو إلى أن البطالة هيكلية في الجزء الأكبر منها وناجمة تحديدا عن عدم تناسب المهارات الوظيفية مع متطلبات سوق العمل. وفي حين تشير التوقعات الحالية للنمو في الأجل المتوسط إلى بلوغ النمو ما يزيد قليلا على ٥٪، لا يُتوقع أن ينخفض

الشكل البياني ٢-٤: الحصة من صادرات المنطقة إلى العالم
(٪ من مجموع الصادرات إلى العالم)

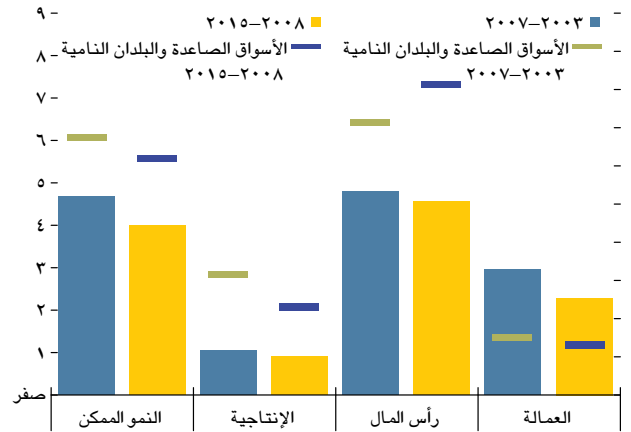


المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الضخمة المملوكة للدولة. وتتأثر مستويات الثقة أيضا بتفاوت درجات التقدم على صعيد الإصلاحات الهيكلية التي ظلت مطردة نسبيا في بعض البلدان (الأردن والمغرب وباكستان) وكانت أكثر تفاوتًا في بعضها الآخر (مصر وموريتانيا وتونس) وتباطأت بسبب غياب التوافق السياسي في بلدان أخرى (لبنان).

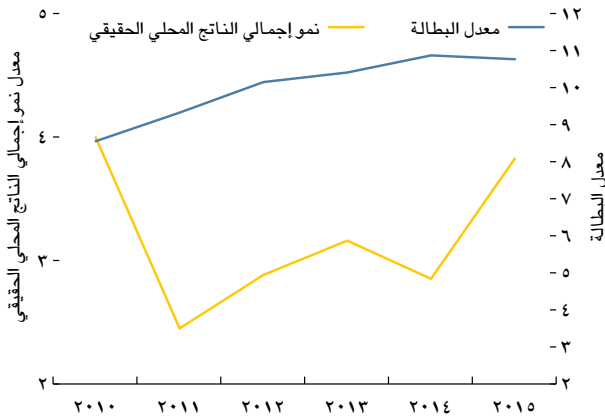
ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة معدل التضخم خلال العام المقبل. فقد بلغ ٧,٤٪ في عام ٢٠١٦، أي أعلى بنسبة ١٪ تقريبا مقارنة بالعام الماضي، ويُتوقع ارتفاعه إلى ٩,٨٪ في العام المقبل، ويعود جزء كبير منه إلى ارتفاع معدل التضخم في مصر. وظل معدل التضخم خاضعا لضغوط خافضة حتى الآن بسبب استمرار فجوات الناتج الكبيرة وانخفاض أسعار الغذاء والطاقة العالمية (في حالات السماح بانتقال الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية) وارتفاع قيمة العملات المحلية تجاه عملات أهم البلدان الشريكة في توفير السلع المستوردة (الصين ومنطقة اليورو، حيث يبلغ حجم الواردات منهما ١٥٪ و ٢٥٪ على الترتيب). ووازن هذه الضغوط الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة، وارتفاع أسعار الغذاء، وانخفاض قيمة العملة في بعض الحالات (مصر وتونس)، وتنقيد عجز المالية العامة، وتطبيق سياسات نقدية تيسيرية. وسوف تشهد المنطقة خلال العام المقبل مزيدا من الضغوط الراكبة لمعدل التضخم تتمثل في زيادة أسعار الطاقة العالمية والاستمرار في الإلغاء التدريجي لدعم الكهرباء والمياه (مصر وتونس)

الشكل البياني ٢-٦: النمو الممكن ونمو الإنتاجية ورأس المال والعمالة (بالنقاط المئوية)



المصدر: دراسة (Mitra and others (2016).

الشكل البياني ٢-٧: معدلات البطالة ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بالنقاط المئوية)



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

تصويت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي. وقد يسهم هروب المستثمرين إلى الملاذات الآمنة في زيادة قيمة الدولار الأمريكي، مما قد يتسبب في مزيد من التدهور في القدرة التنافسية للبلدان التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي ولكنها توجه جزءا كبيرا من صادراتها إلى الصين ومنطقة اليورو.

أما احتمالات تجاوز التوقعات فتتضمن إمكانية ارتفاع حجم الصادرات في ظل إعادة اندماج إيران في الاقتصاد الإقليمي (راجع تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الصادر في أكتوبر ٢٠١٥) والتقدم في عقد اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي (الأردن). وإعادة توازن النمو في الصين قد تتيح أيضا فرصا لزيادة صادرات السلع الاستهلاكية إلى الصين (الفصل الرابع).

ضعف وضع المالية العامة والمركز الخارجي

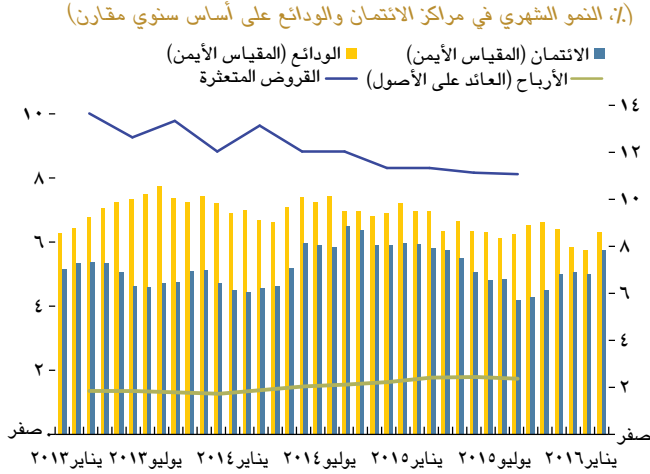
بالرغم من أوجه تحسن المالية العامة مؤخرا، فإنها لا تزال تنطوي على مواطن ضعف حادة. ومن المتوقع أن تؤدي إصلاحات الدعم والإيرادات إلى تقليص مجموع عجوزات المالية العامة في معظم البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية ليصل إلى ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦ وإلى ٥,٨٪ في عام ٢٠١٧، مما يؤدي إلى استقرار أوضاع الدين العام. وقد

معدل البطالة الذي يبلغ حاليا ١١٪ تقريبا لا بمقدار ٣ نقاط مئوية ليبلغ ٨٪ بحلول عام ٢٠٢١.

ارتفاع مخاطر التطورات السلبية

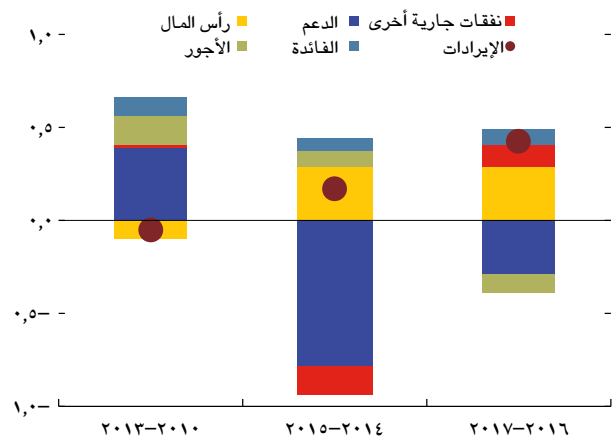
ازدادت مخاطر التطورات السلبية المحلية والخارجية. فقد يتأثر النمو الاقتصادي سلباً بسبب تردي الأوضاع الأمنية أو التوترات الاجتماعية، والإرهاق الناجم عن عملية التصحيح، وزيادة التداعيات الناتجة عن الصراعات في المنطقة، و/أو تباطؤ النمو في منطقة اليورو (ربما بسبب أوجه عدم اليقين المقترنة بتصويت بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي). وقد تؤدي استعادة توازن النمو في الصين إلى انخفاض تمويل البنية التحتية في المنطقة دون المستويات المتوقعة (جيبوتي وباكستان)، وتباطؤ آفاق النمو في الأسواق الصاعدة، وانخفاض أسعار الصادرات من السلع الأولية (موريتانيا وباكستان). وقد يؤدي قطع علاقات المراسلة المصرفية إلى مزيد من التراجع في حجم الخدمات المالية المقدمة من البنوك العالمية أو الإقليمية (جيبوتي والسودان) أو تعزيز الرقابة على القطاع المصرفي (لبنان). وقد ترتفع علاوات المخاطر ارتفاعاً حاداً — مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل التي تتحملها الحكومات والبنوك (وبالتالي إلى خفض ربحيتها) — في حالة زيادة ضيق الأوضاع المالية العالمية عن المتوقع بسبب إعادة توازن النمو والتباطؤ في الصين أو عودة أسعار الفائدة إلى مستوياتها المعتادة في الولايات المتحدة و/أو تداعيات

الشكل البياني ٢-٩: أوضاع البنوك لا تزال سليمة: الائتمان للقطاع الخاص والودائع والقروض المتعثرة والعائد على الأصول



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢-٨: إصلاحات الدعم تتيح حيزا للإنفاق الاجتماعي الداعم للنمو^١



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ ما عدا جيبوتي ولبنان وباكستان.

المصرفية مع بعض البنوك الأجنبية وتقلص حجم أنشطة التمويل التجاري إلى تباطؤ التجارة وتحويلات المغتربين والاستثمار الأجنبي — وبالتالي إلى زيادة الضغوط على الاحتياطيات. وبشكل عام أدى انخفاض فاتورة واردات الطاقة إلى موازنة جزء كبير من الآثار الناجمة عن ضعف صادرات المنطقة حتى الآن. ولكن مع التعافي الجزئي في أسعار النفط المقترن بزيادة الواردات المرتبطة بالاستثمار، سوف ترتفع فاتورة الواردات وتزداد الضغوط على ميزان المدفوعات، وهو الأمر الذي سيمكن معالجته إلى حد ما في بعض الحالات من خلال خفض الاعتماد على النفط (تحول الأردن من عقود النفط قصيرة الأجل عالية التكلفة إلى عقود الغاز الطبيعي طويلة الأجل وتنسم بكفاءة التكلفة) وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المغرب وباكستان) وتدفقات التمويل الخارجي الداخلة إلى القطاع العام (إمكانية إصدار سندات دين سيادي في مصر وباكستان وتونس).

والقطاع المالي مستقر لكنه يحتاج إلى بعض التحسينات لضمان حمايته. ولا تزال أوضاع الأجهزة المصرفية سليمة، حيث تتمتع البنوك عموما بمستويات جيدة من الرسملة والسيولة والربحية (الشكل البياني ٢-٩) — بفضل النمو القوي في الودائع رغم ارتفاع حجم الائتمان مؤخرًا. والقروض المتعثرة مرتفعة ولكنها تتراجع تدريجيا. ويتعين تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية — وكذلك نظم الإعسار والإفلاس المطبقة على الشركات، ونظم تأمين الودائع في بعض الحالات.

أتاحت هذه الإصلاحات أيضا حيزا (الشكل البياني ٢-٨) لزيادة الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية والمساعدات الاجتماعية الموجهة إلى الفئات المستحقة. وسيكون لهذا الإنفاق الموجه تأثير مزدوج يتمثل في تخفيف بعض الآثار العكسية قصيرة الأجل من ضبط أوضاع المالية العامة على النشاط الاقتصادي بينما يدعم النمو في الأجل الطويل. ويتعين زيادة الإنفاق الداعم للنمو على البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية لمعالجة اختناقات العرض وتحسين آفاق النمو. غير أن المجال المتاح لزيادة الإنفاق محدود بسبب ضعف الإيرادات الحكومية وارتفاع فاتورة أجور القطاع العام والتكلفة المرتفعة لخدمة الدين — لا سيما في مصر والأردن ولبنان حيث تتفاوت مستويات الدين من ٩٠٪ إلى ١٤٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. والتعافي الجزئي الأخير في أسعار النفط سوف يساعد على زيادة الإيرادات من ضريبة الوقود، بينما سيؤدي إلى زيادة الإنفاق على الدعم الحكومي في البلدان التي لم تستكمل بعد إصلاحات دعم الطاقة (مصر والسودان وتونس) أو إلى اختلالات على مستوى الشركات المملوكة للدولة (لا سيما في قطاع الكهرباء)، مما سيؤدي بالتالي إلى زيادة ضغوط المديونية في معظم البلدان.

وتنطوي المراكز الخارجية على مواطن ضعف أيضا. فمستوى الاحتياطيات الدولية الحالي يغطي في المتوسط ستة أشهر من الواردات في جميع بلدان المنطقة، ولكنه دون مستوى ثلاثة أشهر من الواردات في مصر والسودان. وبالنسبة للسودان تحديدا، أدى إلغاء علاقات المراسلة

تنفيذ إصلاحات المالية العامة والإصلاحات النقدية والهيكلية

إن تحقيق استمرارية أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط مقترنا بدعم النشاط الاقتصادي في الأجل القريب أمر يستلزم توخي الدقة في تحديد الخيارات على صعيد سياسة المالية العامة. وتحديدًا، فإن وجود خطط متوسطة الأجل مصممة بدقة ومعلنة بوضوح للجمهور يساعد السلطات على اعتماد سياسة أيسر للمالية العامة في الأجل القريب دون فرض ضغوط رافعة لأسعار الفائدة على الإقراض. ويمكن أن تتضمن أهم مكونات هذه الخطط ما يلي:

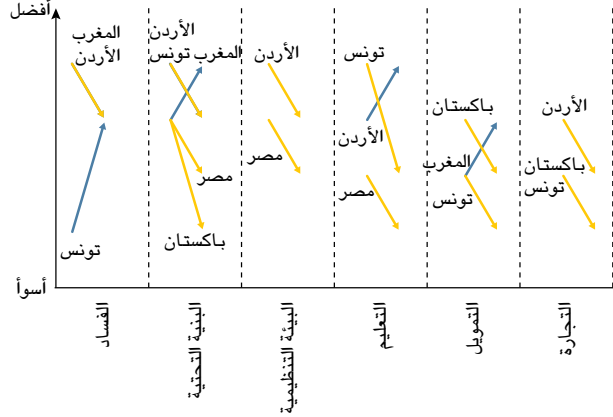
- على جانب الإيرادات، ساهمت إجراءات خفض حجم الإعفاءات وتقليص الثغرات (المغرب وباكستان، إلى جانب إجراءات مقررّة في هذا الصدد في مصر والأردن وتونس) وتعزيز الإدارة الضريبية وتبسيط إجراءات الجمارك (باكستان) في زيادة الإيرادات وشمول التغطية والنمو من خلال إتاحة الفرصة أمام الشركات للتنافس على قدم المساواة وخفض تكلفة الامتثال الضريبي. كذلك تزداد العدالة باتخاذ تدابير على جانب الإيرادات تستهدف الفئات الأعلى دخلاً أو تزيد الاعتماد على التكنولوجيا في عملية تحصيل الضرائب (دراسة 2015 Jewell and others). وسيكون هناك دور كبير أيضاً للسياسات التي تهدف إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة (مصر) وتعديل فئات المكلفين بضرريبة الدخل (الأردن وتونس) وزيادة الضرائب الانتقائية.
- وعلى جانب النفقات، من شأن زيادة تمويل البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية (بما في ذلك سياسات سوق العمل النشطة، الإطار ٢-٢) أن يدعم توفير فرص عمل وتحقيق النمو. وسوف تؤدي التدابير المقررة للحد من خسائر الشركات المملوكة للدولة (بما في ذلك تطبيق آليات التسعير التلقائي في شركات الطاقة) إلى تقليص متأخراتها تجاه الحكومة والقطاع الخاص. ويمكن أيضاً تحسين كفاءة الإنفاق من خلال تعزيز عملية تقييم المشروعات الضخمة وتحديد المشروعات ذات الأولوية منها وتنفيذها. وينبغي احتواء فاتورة أجور القطاع العام، وسوف تتيح الخطط الهادفة إلى ترشيدها بالتدريج حيزاً لمزيد من الإنفاق الداعم للنمو. وتمثل الإصلاحات الأخيرة في نظام معاشات التقاعد بالمغرب خطوة في هذا الاتجاه. وفي المقابل، قامت تونس برفع الأجور في إطار جهودها نحو تخفيف حدة الاضطرابات الاجتماعية.

وسوف يساهم إصلاح عمليات تمويل الدين العام في الحد من مخاطر التمويل وتحسين بيئة الأعمال في الوقت نفسه. وفي ظل ضيق الأوضاع المالية العالمية، يرجح أن يواصل صناع السياسات الاعتماد بصفة أساسية على التمويل المقدم من البنوك المحلية. لذلك فإن القيام بصفة منتظمة بإصدار مزيد من السندات المحلية بأجال استحقاق أطول وذات عائد يحدده السوق لقاعدة أوسع من المستثمرين سوف يحد من مخاطر تجديد الدين ويساهم في تعميق الأسواق المالية وتشجيع تمويل الشركات بين القطاعين العام والخاص وتقليص المخاطر أمام الجهاز المصرفي الناجمة عن التركيز الكبير في القروض التي تقدّم للقطاع العام. والاعتماد على مزيج أكثر توازناً من الاقتراض المحلي والخارجي سوف يحد من مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على القروض المصرفية. ومن شأن خصخصة الشركات المملوكة للدولة تعزيز مالية الحكومة وتوفير حوافز أفضل لزيادة الكفاءة، وإن كان سيتعين التعامل بحرص مع مسألة تسريح العاملين في الأجل القريب في حالة الخصخصة.

وسوف يساهم تيسير السياسة النقدية وزيادة مرونة سعر الصرف في دعم النمو واستقرار الاقتصاد الكلي. ففي حالة تدهور القدرة التنافسية وتنامي ضغوط سعر الصرف الاسمي (كنمو الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية على سبيل المثال) ومحدودية عدم توافق الأصول والخصوم في الميزانية العمومية، يتعين التحول سريعاً إلى نظم سعر صرف أكثر مرونة لتجنب إجراء تصحيحات اقتصادية كلية أصعب لاحقاً. ويجب أن تقتزن زيادة المرونة بتعزيز استقلالية البنك المركزي (والتقدم الذي تحقق مؤخراً في هذا الصدد في المغرب وباكستان وتونس هو موضع ترحيب)، واختيار ركيزة اسمية بديلة، وبناء القدرات المؤسسية، ومعالجة مشكلة هيمنة اعتبارات المالية العامة، وزيادة تعميق وسيولة أسواق الصرف الأجنبي، وتعزيز الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي. وبالنسبة للبلدان التي يُتوقع أن يظل التضخم فيها عند مستويات معتدلة، يمكن تيسير السياسة النقدية للتخفيف من الآثار العكسية الناتجة عن ضبط أوضاع المالية العامة. وفي البلدان التي تطبق أسعار صرف مرنة، يتعين الموازنة بين هذا المنهج والضغوط التضخمية الناتجة عن انخفاض قيمة العملة. ويجب أن تظل البنوك المركزية متيقظة لأي بوادر على زيادة الضغوط المالية واتخاذ إجراءات رقابية مشددة عند اللزوم.

ومن أجل تعزيز الإمكانات الاقتصادية وتوفير فرص عمل جديدة يتعين زيادة نمو الإنتاجية وبناء رأس المال

الشكل البياني ٢-١٠: التأخر عن ركب بلدان العالم النظيرة في مجالات الإصلاح الأساسية (الأشهر تبدأ بمراتب عام ٢٠٠٧ وتنتهي بمراتب عام ٢٠١٦)



المصادر: الدليل الدولي للمخاطر القطرية الصادر عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية، والبنك الدولي (مؤشر التمويل فقط)، والمنعدي الاقتصادي العالمي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المحور الرأسي يبين مرتبة أداء كل بلد مقارنة بأداء البلدان النظيرة في العالم وتعرف بأنها الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. المرتبة المئوية تعكس أعلى المراتب على مستوى الاقتصادات الصاعدة والبلدان النامية؛ والمرتبة ٨٠ تعني أن أداء هذا البلد يدخل ضمن أعلى ٨٠٪ من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية؛ وهكذا. وتنعكس الأسهم التغيرات في المراتب التي ترجع إلى التغيرات في أداء البلدان و/أو أداء نظرائها على مستوى العالم (تعرف بأنها الأسواق الصاعدة والبلدان النامية). ولا يعرض الشكل البلدان التي لم تشهد تغيراً يذكر في مراتبها مقارنة بنظرائها في العالم. وتم اختيار مصادر بيانات المؤشرات الهيكلية على أساس توافر البيانات. وتظل النتائج ثابتة عموماً عند استخدام مصادر بيانات بديلة.

المادي. ورغم التقدم الذي تحقق في الآونة الأخيرة، لا تزال وتيرة الإصلاح في المنطقة أبطأ مقارنة بالبلدان النظيرة على مستوى العالم — حتى أن المراتب النسبية للبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان أخذت تتراجع في مجالات مهمة مثل قطاع البنية التحتية (الذي تراجعت فيه مراتب جميع البلدان ما عدا المغرب) والتعليم والبيئة التنظيمية والفساد والتمويل والتجارة (الشكل البياني ٢-١٠). وهذه المراتب، إلى جانب الدراسات التحليلية الأخرى (مثل دراسة Mitra and others 2016 وتقرير IMF 2014)، تشير إلى المجالات التي يكون للإصلاحات فيها التأثير الأكبر على زيادة نمو رأس المال والإنتاجية، مع مراعاة قصور الطاقة الإنتاجية. ويعتمد بناء رأس المال المادي في المنطقة على الاستثمارات في البنية التحتية وتطوير الأسواق المالية. وبالنسبة للعامل الأخير، يمكن تيسير الحصول على التمويل من خلال إنشاء مكاتب المعلومات الائتمانية وزيادة الاعتماد عليها (لا سيما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة) — مما ييسر بالتالي تراكم رأس المال الخاص والتوسع في الأنشطة التجارية وتوفير فرص

عمل جديدة. ويمكن دعم نمو الإنتاجية من خلال تقليل تكلفة ممارسة الأعمال بتعزيز حماية المستثمرين وتقليل القيود التنظيمية المفروضة وتيسيرها. ومن المهم أيضاً الحد من هيمنة الشركات المملوكة للدولة على الاقتصاد بغرض إتاحة الفرصة للمنافسة العادلة وتعزيز الكفاءة الاقتصادية. كذلك فإن زيادة الإنتاجية تقتضي تطوير مهارات العاملين من خلال التعليم والتدريب المهني الذي يحقق الاتساق بين المهارات ومتطلبات سوق العمل، والاستفادة من مهارات وخبرات المواطنين في الشتات، وزيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة. ومع زيادة الانفتاح التجاري تتمكن البلدان من الانضمام لسلاسل العرض العالمية في قطاع الصناعات التحويلية المنشئة لفرص العمل.

الدعم الدولي

من شأن الدعم المقدم من المجتمع الدولي تيسير التحول إلى معدلات نمو أعلى وتحقيق مستويات معيشية أفضل وتوفير عدد أكبر من فرص العمل مع دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي في الوقت نفسه. ويمكن أن يساعد التمويل الرسمي الثنائي ومتعدد الأطراف في إتاحة حيز مالي للإنفاق الاجتماعي الداعم للنمو والحفز على زيادة التمويل المتاح للقطاع الخاص، لا سيما في البلدان التي تحرز تقدماً بالفعل في تنفيذ إصلاحات اقتصادية كلية وهيكلية صعبة. ويتعين توفير الدعم الدولي، لا سيما للبلدان التي تتزايد بها أعداد اللاجئين نظراً لأنها تقدم بذلك سلعة عامة عالمية (الإطار ٢-١) وترفع مستوى استدامتها للقيام بذلك. ولكن ما لم تكن الإصلاحات سليمة، فلن يحقق التمويل سوى إرجاء نهاية الاختلالات الأساسية — وهو ما قد يكون فجائياً وأكثر إيلافاً في المستقبل. واتفاقات صندوق النقد الدولي الحالية مع الاقتصادات المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان — حيث التزم بتوفير ما يزيد على ٢٠ مليار دولار لأفغانستان ومصر والأردن والمغرب (خط ائتمان للوقاية من الصدمات الخارجية) وتونس — تهدف إلى دعم جهود الإصلاح وتصحيح أوضاع الاقتصاد الكلي في هذه البلدان. واتسمت هذه الاتفاقات بالمرونة (من حيث مبالغ التمويل المتفق عليها وشرطية البرامج) في مواجهة الصدمات غير المتوقعة، لا سيما في الأردن وتونس. ويمكن للمجتمع الدولي أيضاً توفير الدعم من خلال المشورة الفنية وإطلاق مبادرات أخرى بهدف بناء القدرات وإتاحة الفرصة لوصول مزيد من منتجات وخدمات المنطقة إلى أسواق الصادرات.

الإطار ٢-١: السياسات الاقتصادية أثناء الصراعات

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان صراعات أكثر تواترا وحدة مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي. ومع تنامي حدة الصراعات في الآونة الأخيرة، أصبحت المنطقة تواجه تحديات جديدة. فقد ظهرت جماعات عنيفة غير تابعة لدولة وأصبحت لها سلطات سياسية وعسكرية كبيرة وسيطرت على مساحات واسعة من أراضي دول ذات سيادة. ووصلت أزمة اللاجئين إلى مستوى غير مسبوق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتأثيرها لا يقتصر على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وحدها ولكنه يمتد إلى أوروبا أيضا، مما ينجم عنه انعكاسات اقتصادية واجتماعية.

والصراعات العنيفة لا تلحق الدمار برأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي فحسب — وهو ما يؤدي إلى تداعيات حادة على مستويات النمو الممكن — فهي تفرض أيضا تحديات ضخمة وملحة على صناعات السياسات. فبالبلدان الأكثر تأثرا بالصراعات (أفغانستان والعراق وليبيا والصومال وسوريا واليمن) تواجه ركودا كبيرا وتضخما مرتفعا وتدهورا في أوضاع المالية العامة والقطاع المالي ودمارا مؤسسيا، ولكن بدرجات متفاوتة. ويؤدي ذلك إلى انتشار تداعيات اقتصادية ضخمة أيضا في البلدان المجاورة للمنطقة وفي مناطق أخرى، لا سيما أوروبا، بما في ذلك التحديات الناتجة عن استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين وتراجع مستويات الثقة وتدهور الأوضاع الأمنية وضعف التماسك الاجتماعي (الشكل البياني ١-٢-١).

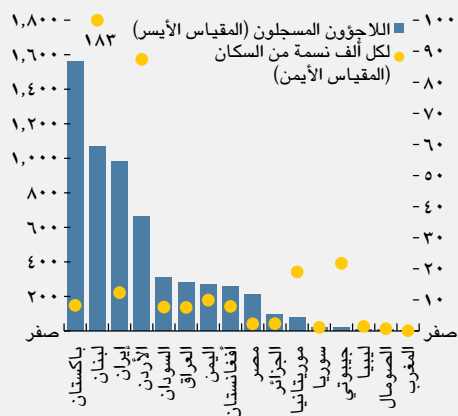
وتشير تجربة الصراعات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى أنه حتى في ظل أحداث العنف الجارية يتعين على صنّاع السياسات ضمان استمرارية أداء الحكومة لوظائفها والحد قدر الإمكان من الضرر الذي قد يلحق بالسكان والنشاط الاقتصادي. وتوجد ثلاثة أولويات في الصدارة: (١) حماية المؤسسات من التعطل أو الفساد، و(٢) إيلاء الأولوية للإنفاق العام بغرض حماية حياة السكان والحد من عجز المالية العامة والحفاظ على الإمكانات الاقتصادية، و(٣) الحفاظ على استقرار التطورات الاقتصادية الكلية والمالية من خلال تطبيق سياسة نقدية وأسعار صرف فعالة.

وكان من الصعب حماية المؤسسات وقت أن كانت النظم السياسية أخذة في التفكك. وتؤكد تجربة الصراعات التي تشهدها المنطقة أهمية الحفاظ على استمرارية عمل المؤسسات الحكومية الرئيسية — مثل الوكلاء الماليين والبنوك المركزية — في ظل بيئة تشغيلية صعبة محفوفة بالتحديات، بما في ذلك مخاطر الفساد. فقد تغري هذه الظروف صناعات السياسات باستغلال المؤسسات الحكومية لتحقيق نفع شخصي، إذ يمكن إعادة توجيه التدفقات المالية إلى الدوائر الانتخابية التابعة لذوي السلطات، والتلاعب بالقواعد التنظيمية لصالح قلة من أصحاب النفوذ، وتركيز جهود تحصيل الإيرادات على المعارضين السياسيين.

ومن المهم أيضا تحديد أولويات الإنفاق نظرا لأن الصراعات التي شهدتها المنطقة اقترنت في العادة بزيادة الضغوط على المالية العامة. وفي حين تنشأ غالبا متطلبات إنفاق عاجلة بسبب الصراعات، فإن حيز المالية العامة يقلص بسبب تراجع حجم الإيرادات المحصلة وانخفاض التمويل الخارجى. وغالبا ما تكون النتيجة النهائية هي تضخم عجز المالية العامة ليصل إلى

إعداد ريسـتو هيرالا.

الشكل البياني ١-٢-١: اللاجئين، وكثير منهم فارون من مناطق الصراعات، الذين تستضيفهم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (بالآلاف)



المصادر: قاعدة البيانات الإحصائية لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان الستة عشرة التي تستضيف العدد الأكبر من اللاجئين المسجلين. تقديرات السكان (بما في ذلك اللاجئين) صادرة عن شعبة السكان في منظمة الأمم المتحدة.

الإطار ٢-١: (تتمة)

مستويات حادة. ففي اليمن على سبيل المثال، تشير البيانات الأولية بشأن نتائج الموازنة إلى تراجع إيرادات الحكومة المركزية بنسبة تصل إلى ٦٠٪ — وهو ما يعكس التأثير المجمع للتراجع الحاد في أسعار النفط وإغلاق منشآت إنتاج النفط في أعقاب تصاعد الصراع. ولا يمكن للبلدان المتأثرة بالصراعات أن تعتمد على دعم الجهات المانحة كمصدر للتمويل. ففي الضفة الغربية وغزة، تراجع تمويل الموازنة المتاحة من الجهات المانحة بمقدار الثلث في عام ٢٠١٥ رغم تصاعد العنف والارتفاع المستمر في النفقات الأمنية.

ومن الصعب للغاية الحفاظ على الاستقرار نظرا لأن الصراعات تدفع البنوك المركزية إلى القيام بدور أكبر في تمويل الأنشطة الحكومية. ففي عام ٢٠١٥، قامت حكومتا العراق واليمن بتمويل جزء من موازنتيهما من خلال البنك المركزي. وللحفاظ على استمرارية الأنشطة الحكومية، اضطرت البنوك المركزية في بعض الأحيان إلى تولي مهام ومسؤوليات واسعة النطاق. ففي ليبيا، أصبح البنك المركزي هو الوكيل المالي المسؤول عن إدارة موارد الحكومة، كما اضطلع بدور أساسي في التفاوض على عقود التصدير. وغالبا ما كانت أدوات السياسة النقدية تُدعم بزيادة اللجوء إلى التدابير الإدارية في مراقبة تخصيص الائتمان المحلي وتدفقات النقد الأجنبي. فعلى سبيل المثال، أحكمت ليبيا الرقابة على الصرف الأجنبي بغرض كبح السوق الموازية التي كانت تشهد انتعاشا كبيرا، كما اتخذ اليمن تدابير بغرض توجيه التمويل المحلي نحو تنفيذ السياسات ذات الأولوية.

الإطار ٢-٢: سياسات سوق العمل النشطة: ما الذي يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى أن تتعلمه من البلدان الأخرى؟

في ظل ضعف النتائج المحققة على جانب أسواق العمل، اكتسبت سياسات سوق العمل النشطة شعبية متزايدة على مستوى العالم. والهدف من هذه السياسات هو زيادة قدرة الباحثين عن عمل على إيجاد وظائف، والربط بكفاءة أكبر بين العاملين والوظائف المتاحة. والتشجيع على توفير فرص عمل جديدة والمشاركة في القوى العاملة. وإذا تم تصميم هذه السياسات بصورة ملائمة، سيمنحها تحسين النتائج المحققة في أسواق العمل المنفردة والمساهمة في الحد من الفقر وزيادة المساواة. وتشكل هذه السياسات جزءاً من مزيج السياسات الذي يهدف إلى معالجة أوجه القصور في سوق العمل، والذي يتضمن أيضاً سياسات سوق العمل الساكنة وسياسات اجتماعية وسياسات معنية بالتأثير في الطلب.

ويمكن لسياسات سوق العمل النشطة المساعدة في معالجة بعض أوجه القصور في أسواق العمل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وتوجد خمسة أنواع أساسية من هذه السياسات — بدءاً من توفير برامج تدريبية عالية التكلفة وحتى توفير خدمات توظيف منخفضة التكلفة نسبياً (الجدول ١). والبرامج التدريبية هي الأكثر شيوعاً واستخداماً في المنطقة. والأنواع الأخرى مستخدمة أيضاً ولكن بدرجات متفاوتة. وينطوي النجاح في تنفيذ سياسات سوق العمل النشطة في المنطقة على تحديات أساسية ترتبط بالجمهور المستهدف — فعادة ما يتم اختيار المستفيدين من بين مجموعة العاطلين الحاليين عن العمل ومعظمهم غير مسجلين — وبالقدرة على تنفيذ هذه السياسات. فعلى سبيل المثال، تتوافر خدمات الوساطة للتوظيف بين فرص العمل المتوافرة والباحثين عن العمل في كثير من البلدان، ولكنها غير فعالة ويندر استخدامها. ويخضع عدد قليل للغاية من البرامج في المنطقة للرقابة أو التقييم، حتى في البلدان المصدرة للنفط التي تتوافر لها موارد أكثر من غيرها وتمتلك قدرة أكبر على تنفيذ تلك السياسات.

وقلما تجرى دراسات تقييمية في بلدان المنطقة، ولكن التحليلات الوصفية لدراسات عديدة أجريت في الاقتصادات المتقدمة تتيح رؤية متعمقة مفيدة عن تأثير سياسات سوق العمل النشطة على توظيف المستفيدين ومستويات دخلهم:

- التوظيف: البرامج التدريبية لها تأثير إيجابي طويل الأجل. وفي الأجل القصير، يمكن أن تثبت خدمات التوظيف في القطاع العام فعالية كبيرة في مساعدة الباحثين عن عمل في العثور على وظيفة. وبالنسبة لبرامج الأشغال العامة، فإن تأثيرها على المستفيدين لا يذكر بل وسلب في بعض الأحيان. ويشير حصر شامل بجميع محاولات المساعدة المقدمة إلى الشباب إلى أن حوالي ثلث البرامج موضوع الدراسة أدت إلى زيادة معدلات التوظيف أو مستويات الدخل. وعلى المستوى الكلي، غالباً ما تقتزن زيادة الإنفاق على سياسات سوق العمل النشطة بتراجع في البطالة الدورية والبطالة طويلة الأجل.

- تطوير المهارات: حتى عندما لا يكون لسياسات سوق العمل النشطة أي تأثير إيجابي قابل للقياس على الدخل والتوظيف، يمكن أن تكون لها آثار مرغوبة أخرى، مثل زيادة رفاه المستفيدين من خلال تواصلهم بالمجتمع وارتباطهم بسوق العمل وتحسين المهارات الشخصية والمهارات الفنية.

ومن شأن هذه السياسات تعزيز النمو الاحتوائي. فبرامج الأشغال العامة قد تساعد في تحقيق أهداف الحد من الفقر. وسياسات سوق العمل النشطة التي تتضمن دفع أجور أو أي شكل من أشكال العمل مدفوع الأجر يمكنها دعم الدخل، لا سيما في البلدان التي لا تصرف إعانات أو مساعدات للعاطلين. وإذا استهدفت هذه السياسات الفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر، يمكنها الحد من أوجه عدم العدالة. ولكن من غير الواضح ما إذا كانت هذه السياسات تمثل وسيلة أكثر فعالية لتحقيق أهداف النمو الاحتوائي مقارنة بشبكات الأمان الاجتماعي.

إعداد غايل بيير.

الجدول ١ أنواع سياسات سوق العمل النشطة

نوع البرنامج	الهدف
برامج التدريب وإعادة التدريب	زيادة قدرة الباحثين عن عمل على إيجاد وظائف من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة
خدمات الوساطة	الحد من قصور المعلومات في سوق العمل وعدم اتساقها
دعم الأجور أو التوظيف	التشجيع على توظيف الأفراد ذوي الإنتاجية المتدنية
برامج الأشغال العامة	توفير فرص عمل مؤقتة تتضمن عنصر تدريبي
برامج العمل الحر	توفير الدعم الفني والمالي للعاطلين بما يمكنهم من بدء أنشطة أعمال خاصة بهم

المصدر: المؤلف.

الإطار ٢-٢: (تتمة)

ويتوقف مدى تأثير سياسات سوق العمل النشطة على كيفية اختيار الخدمات وتقديمها. فهي غير مؤثرة إذا كان المستفيدون من البرامج يطولون محل عاملين آخرين، أو إذا كانت هذه البرامج توفر وظائف لعاملين قادرين على العثور على وظيفة دون مساعدة هذه البرامج أو إذا وقع الاختيار على المرشحين الأكثر تميزا. وقد يؤدي ذلك أيضا إلى وصم المستفيدين والنظر إليهم بصورة سلبية من جانب أرباب العمل.

وفيما يلي أفضل الممارسات التي يمكن أن نستمد منها من التجارب الدولية العديدة في هذا المجال:

- سياسات سوق العمل النشطة تكون أكثر فعالية على الإطلاق عند دمجها بسياسات أخرى، مثل سياسات سوق العمل الساكنة والسياسات الاجتماعية. وقد يكون ذلك شرطا صعبا في البلدان ذات القدرات المحدودة، ولكن تجنب تجزؤ النظام يمكن أن يساعد في تجنب الازدواجية. ويمكن زيادة الفعالية من خلال الجمع بين الخدمات التي تلبي مختلف احتياجات المشاركين. فعلى سبيل المثال، تتضمن برامج الشباب الناجحة مكونات متعددة وتتطلب القيام بعمل مكثف لتنفيذ البرنامج (مثل برنامج Job Corps في الولايات المتحدة وبرنامج New Deal for Young People في المملكة المتحدة).
- ونظرا لأن تنفيذ سياسات سوق العمل النشطة يستلزم توافر قدرات مؤسسية كبيرة، يمكن أن تضع البلدان عددا محدودا من الأهداف يمكنها من إدارة برامجها، كما يمكنها أيضا من التعاون مع مقدمي خدمات من القطاع الخاص.
- تصميم البرامج، وهو عنصر أساسي للنجاح، يتضمن عدة أبعاد رئيسية: وضع أهداف واضحة، واستخدام آليات استهداف تتسم بالكفاءة، وإيلاء الأولوية للمناهج المدفوعة بالطلب بما في ذلك استراتيجيات الخروج (من مرحلة الاستفادة من البرنامج)، والتأكيد على أهمية تراكم رأس المال البشري، وضمان وضع برامج ملائمة. فعلى سبيل المثال، تجمع برامج الشباب في أمريكا اللاتينية بين الأنشطة داخل قاعات الدراسة والتدريب أثناء العمل، وتقوم على التعاون الوثيق مع القطاع الخاص بما يمكنها من توفير المهارات السوقية اللازمة. وعند الاستعانة بمقدمي خدمات من القطاع الخاص، يتعين استخدام نظم ملائمة للاعتماد والحوافز والمراقبة.
- وأخيرا، فإن وضع نظم للمراقبة والتقييم يتيح المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بشأن الضبط الدقيق لسياسات سوق العمل النشطة وتحسينها، وهذا ما تقوم به حاليا بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي اقترحت مؤخرا وضع إطار جديد لزيادة فعالية سياسات سوق العمل النشطة.

المراجع

Mitra, P., A. Hosny, G. Abajyan, and M. Fischer. 2015.

“Estimating Potential Growth in the Middle East and Central Asia.” Working Paper 15/62, International Monetary Fund, Washington, DC.

Mitra, P., A. Hosny, G. Minasyan, G. Abajyan, and M. Fischer.

2016. “Avoiding the New Mediocre: Raising Potential Growth in the Middle East and Central Asia.” Middle East and Central Asia Departmental Paper 16/1, International Monetary Fund, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2014. “Toward New

Horizons: Arab Economic Transformation Amid Political

Transitions.” Middle East and Central Asia Department Paper, Washington, DC.

Jewell, A., M. Mansour, P. Mitra, and C. Sdravovich. 2015.

“Fair Taxation in the Middle East and North Africa.” Staff Discussion Note 15/16, International Monetary Fund, Washington, DC.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

توقعات					
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	متوسط ٢٠١٢-٢٠١١
٤,٢	٣,٦	٣,٨	٢,٩	٣,٢	٤,٦
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
(التغير السنوي، %)					
٣,٤	٢,٠	٠,٨	١,٣	٣,٩	...
٧,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٠	٥,٠	٣,٧
٤,٠	٣,٨	٤,٢	٢,٢	٢,١	٤,٥
٣,٣	٢,٨	٢,٤	٣,١	٢,٨	٥,٦
٢,٠	١,٠	١,٠	٢,٠	٢,٥	٤,٦
٤,٣	٣,٢	١,٢	٥,٤	٦,١	٤,٦
٤,٨	١,٨	٤,٥	٢,٦	٤,٥	٤,٦
٥,٠	٤,٧	٤,٠	٤,١	٣,٧	٤,٤
٣,٥	٣,١	٤,٩	١,٦	٥,٢	٥,٩
...	٤,٣
٢,٨	١,٥	٠,٨	٢,٣	٢,٤	٣,٩
٣,٥	٣,٣	٣,٥	٠,٢-	٢,٢	٤,٢
٩,٨	٧,٤	٦,٦	٩,٤	٩,١	٥,٥
تضخم أسعار المستهلكين					
(متوسط السنة، %)					
٦,٠	٤,٥	١,٥-	٤,٧	٧,٤	...
٣,٥	٣,٠	٢,١	٢,٩	٢,٤	٣,٦
١٧,٣	١٤,٠	١٠,٤	١٠,١	٩,٥	٣,٣
٢,٣	٠,٥-	٠,٩-	٢,٩	٤,٨	٣,٩
٢,٠	٠,٧-	٣,٧-	١,٩	٤,٨	٣,١
٤,٢	١,٣	٠,٥	٣,٨	٤,١	٦,١
١,٣	١,٣	١,٥	٠,٤	١,٩	١,٧
٥,٢	٢,٩	٤,٥	٨,٦	٧,٤	٨,٥
١٦,١	١٣,٥	١٦,٩	٣٦,٩	٣٦,٥	١١,٨
...	٤,٩
٣,٩	٣,٧	٤,٩	٤,٩	٥,٨	٣,١
١,٢	١,١	١,٤	١,٧	١,٧	٣,٨
٥,٨-	٧,٠-	٧,٣-	٧,٨-	٩,٤-	٥,٢-
رصيد المالية العامة الكلي للحكومة العامة					
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)					
٠,٠	٠,١	١,٤-	١,٧-	٠,٦-	...
٣,٣	٢,١	١٥,٧-	١٢,٢-	٥,٩-	١,٩-
٩,٧-	١٢,٠-	١١,٥-	١٢,٩-	١٣,٤-	٧,٤-
٢,٦-	٣,٨-	٥,٤-	١٠,٣-	١١,١-	٤,٧-
٩,٥-	٨,١-	٧,٤-	٦,٠-	٨,٧-	١١,٩-
١,٨-	٠,٤-	٣,٤-	٣,٣-	٠,٨-	٢,٦-
٣,٠-	٣,٥-	٤,٤-	٤,٩-	٥,٢-	٤,٠-
٣,٦-	٤,٤-	٥,٢-	٤,٩-	٨,٤-	٤,٤-
٢,١-	٢,٠-	١,٩-	١,٤-	٢,٣-	١,٢-
...
٣,٦-	٤,٥-	٥,١-	٣,٩-	٧,٤-	٢,٧-
٩,٣-	٩,٦-	١١,٤-	١٢,٥-	١٢,٦-	٢٤,١-

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتغيرات، ما عدا التضخم، واردة على أساس السنة المالية لكل من أفغانستان (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، حتى عام ٢٠١١، و٢١ ديسمبر/ ٢٠ ديسمبر بعد ذلك، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

^١ بيانات عام ٢٠١١ لا تتضمن جنوب السودان بعد ٩ يوليو. وتعتبر بيانات ٢٠١٢ وما بعدها عن السودان الحالي.

^٢ بيانات الفترة ٢٠١١-٢٠١٧ لا تتضمن سوريا نظرا لحالة عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

^٣ الضفة الغربية وغزة ليست عضوا في صندوق النقد الدولي وغير مشمولة في أي من المجملات.

^٤ الحكومة المركزية. وبالنسبة للأردن، تشمل التحويلات إلى شركة الكهرباء.

^٥ يشمل رصيد المالية العامة الكلي التحويلات إلى شركة الكهرباء (نيكو) حتى نهاية ٢٠١٤. وقد توقفت هذه التحويلات اعتبارا من ٢٠١٥.

^٦ تشمل الإيرادات النفطية المحولة إلى صندوق النفط.

^٧ شاملا المنح.

^٨ تشمل تكاليف إعادة رزمة البنوك ومدفوعات المتأخرات.

(يتبع)

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة (تتمة)

توقعات					
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	متوسط ٢٠١١-٢٠١٢
٤,٧-	٤,٨-	٤,٥-	٤,٤-	٥,١-	٢,٥-
رصيد الحساب الجاري					
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)					
١,١	٤,٥	٤,٧	٢,٤	٨,٧	...
جمهورية أفغانستان					
١٤,٤-	١٧,٢-	٣٠,٧-	٢٥,٦-	٢٣,٣-	٧,٩-
جيبوتي					
٥,٢-	٥,٨-	٣,٧-	٠,٨-	٢,٢-	٠,٤-
مصر					
٨,٩-	٩,٠-	٩,٠-	٦,٨-	١٠,٣-	٥,٨-
الأردن					
٢٠,٦-	٢٠,٤-	٢١,٠-	٢٨,١-	٢٦,٧-	١٤,٧-
لبنان					
٢٤,٩-	٢١,٩-	٢٧,٠-	٣٣,٣-	٢٨,٦-	١٤,٨-
موريتانيا					
١,٤-	١,٢-	١,٩-	٥,٧-	٧,٦-	٣,٠-
المغرب					
١,٥-	٠,٩-	١,٠-	١,٣-	١,١-	١,٣-
باكستان					
٤,٩-	٥,٩-	٧,٨-	٧,٠-	٨,٧-	٥,٣-
السودان ^١					
...	٠,٤-
الجمهورية العربية السورية ^٢					
٦,٩-	٨,٠-	٨,٨-	٩,١-	٨,٤-	٣,٨-
تونس					
١١,٤-	١٣,٤-	١٣,٥-	٧,٤-	١٢,٣-	١٧,٨-
الصفة الغربية وغزة ^٣					

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتغيرات، ما عدا التضخم، واردة على أساس السنة المالية لكل من أفغانستان (٢١ مارس / ٢٠ مارس)، حتى عام ٢٠١١، و٢١ ديسمبر / ٢٠ ديسمبر بعد ذلك، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

^١ بيانات عام ٢٠١١ لا تتضمن جنوب السودان بعد ٩ يوليو. وتعتبر بيانات ٢٠١٢ وما بعدها عن السودان الحالي.^٢ بيانات الفترة ٢٠١١-٢٠١٧ لا تتضمن سوريا نظرا لحالة عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.^٣ الضفة الغربية وغزة ليست عضوا في صندوق النقد الدولي وغير مشمولة في أي من المجملات.^٤ الحكومة المركزية. وبالنسبة للأردن، تشمل التحويلات إلى شركة الكهرباء.^٥ تشمل رصيد المالية العامة الكلي التحويلات إلى شركة الكهرباء (نبك) حتى نهاية ٢٠١٤. وقد توقفت هذه التحويلات اعتبارا من ٢٠١٥.^٦ تشمل الإيرادات النفطية المحولة إلى صندوق النفط.^٧ شاملا المنح.^٨ تشمل تكاليف إعادة رسملة البنوك ومدفوعات المتأخرات.